

بسم الله الرحمن الرحيم

الأدوات المختلف في إفادتها للاستثناء

دراسة ومناقشة

د. عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي

المدرس بقسم اللغويات

بكلية اللغة العربية بالمنوفية جامعة الأزهر

الحمد لله حمدًا يليق بجلاله وكَماله ، والصَّلَاة والسلام على سيدنا محمد وآله .

وبعد

فمما لاشك فيه أن الاستثناء باب هام في لغتنا العربية ، متعدد الجوانب والأدوات ، فأدواته التي جعلها العرب لذلك واتفق عليها النحاة إحدى عشرة أداة ، بعضها حروف وبعضها أفعال وبعضها أسماء . فالحروف : « إلا » باتفاق و « حاشا » على المشهور^(١) ، والأفعال : ليس ولا يكون

(١) كما هو مذهب سيويه وجمهور لبصريين . قال سيويه : « وأما « حاشا » فليس باسم ، ولكنه حرف يجز ما بعده كما تجز « حتى » ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء » الكتاب ٢ / ٣٤٩ تح / هارون وانظر ص ٣٠٩ من الجزء نفسه والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ١ / ٢٧٨ ط الأولى . دار الفكر وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٤ ط دار صادر ومما يؤيدهم ما يلي : -

- أنهالو كانت اسما لوليت العامل ، فتقول : ما قام حاشا زيد ، كما تقول : ما قام غير =

وعدا وخلا مسبوقين ب(ما) المصدرية^(٢) والأسماء: «غير»
و«سوى» - بكسر السين - وقوم يحكون: «سوى» - بضم السين -
و«سواء» - بفتحها وبالمد^(٣)، ويضمون إليها «بيد» بمعنى

= زيد .

- أنها لو كانت فعلا لما خفضت ، لأن الفعل لا يخفض من غير واسطة ، وكان لها
فاعل ولا فاعل لها . بيانه أنك تقول : « حاشاك من كذا » فتصل به الكاف و « حاشاي »
فتدخل عليه الياء ، وليس هناك فاعل .

ولقيل : « حاشاني » بنون الوقاية اللاحقة للأفعال عند اتصالها بياء المتكلم ولكنه لم يقل ،
بل قيل : « حاشاي » بدون النون . ولوقعت صلة ل(ما) المصدرية ك(خلا) و (عدا)
باطراد .

انظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء للقراقي ص ١٠٩ تح / طه محسن مطبعة الإرشاد .
بغداد والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ٤١٠ ، ٤١١ تحقيق ودراسة عبد الرحمن بن
سليمان العثيمين ط دار الغرب الإسلامي بيروت وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٤٤ ط دار
الكتب العلمية بيروت وذهب أبو زيد والأخفش والفراء والجرامى والمازنى والمبرد والزجاج
والشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارًا ، وقليلًا فعلا متعديا جامدًا ، فينصب ما بعده
وقد سمع النصب فيما حكاه الشيباني عن بعض العرب « اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا
الشیطان وأبا الأصعب » وقول الشاعر :

حاشا أبا ثوبان إن به ضنا على الملحاة والشم
انظر : معنى اللبيب لابن هشام ١ / ١٢٢ والمقضب للمبرد ٤ / ٣٩١ .

(٢) خلافا للجرمي ، فإنه قال بحرفيهما على تقدير (ما) زائدة . انظر : شرح الكافية للرضي
١ / ٢٣٠ والجنى الداني ص ٤٣٦ وقد نسب إلى آخرين كالكسائي والرعي والفارسي وابن
جنى . قال ابن هشام : « فإن قالوا ذلك بالقياس قاسد ، لأن (ما) لا تزداد قبل الجار
والمجرور ، بل بعده نحو (عما قليل - فبما رحمة) وإن قلوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث
لا يقاس عليه » معنى اللبيب ١ / ١٣٤ .

(٣) ظاهر كلام الأخفش والجزولي وأبي حيان وابن هشام انه يستثنى بالثلاثة في الاتصال
والانقطاع على حد سواء . انظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان =

« غير »^(٤) . وإن كانت الأدوات الثمانية الأولى تفيد الاستثناء بلاخلاف ،
والثلاثة الأخرى على المشهور .

و « إلّا » هي أم الباب وحرفه المستولى عليه ، فهي أصل الأدوات في إفادة
الاستثناء^(٥) ، وما عداها فرع لها ومحمول عليها في إفادة هذا المعنى ، لمشابهة
بينهما .^(٦) قال ابن الخشاب : « وقد أجريت مجرى (إلّا) ككلم من الأسماء
والأفعال والحروف فاستثنى بها كما استثنى ب (إلّا) ، والأصل في الباب
(إلّا) وما عداها فرع لها ومحمول عليها »^(٧) أي فالاستثناء متحقق بهذه

= ٢ / ٣٢٦ ، ٣٣٢ والقانون في النحو للجزولي ص ٢٥٧ رسالة ومغنى اللبيب ١ / ١٤١ .
لكن لم يشرب منها معنى الاستثناء باتفاق إلّا سوى - بالقصر - المكسورة السين ، ولذا لم يمثل
سبويه في هذا الباب إلّا بها حيث قال : « ما أتاني القوم إلّا سيواك » الكتاب ٢ / ٣٥٠ فإن استثنى
بما عداها فبالقياس عليها ، إذ المعنى واحد . قال المبرد : « وسواء ممدودة بمعنى سوى » المقتضب
٤ / ٣٤٩ وقد ألمح أبو حيان إلى هذا الخلاف حيث قال : « والمختلف فيه « سوى » - بضم السين
والقصر - و « سواء » .

بفتح السين والمدّ - منهج السالك على ألفية ابن مالك ص ١٧٧ تح / سدني جليزر منشورات
الجامعة الأمريكية .

(٤) ممّن ذكر (بيد) ضمن أدوات الاستثناء المتفق عليها ابن السراج (الأصول في النحو ١ / ٢٨٤)
وأبو حيان (منهج السالك ص ١٧٧) والإربلي (جواهر الأدب في معرفة كلام لعرب ص ٤٧٥) .
(٥) قال ابن إياز : « إلّا أصل الأدوات في هذا الباب ، لوجهين : أحدهما أنها حرف والموضع
لإفادة المعاني الحروف كالنفي والاستفهام والنداء . والثاني أنها تقع في أبواب الاستثناء فقط وغيرها
في أمكنة مخصوصة وتستعمل في أبواب أخرى » انظر : الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٢ / ٩٦
ولا يضر مشاركة (حاشا) ل(إلا) في الحرفية - على الرأي المشهور - ، لأنها تعمل الجر تقول :
« أتوني حاشا زيد » بالجر ، وحروف الاستثناء لا تعمل الجر . انظر : الاستغناء للقرافي ص ١٢٢
كما لا يضر مشاركة « غير » لها في إتيانها في جميع أبواب الاستثناء ، لكونها غير أصلية فيه فلا تساويها .
ومما يدل على أصالة (إلا) في الاستثناء - أيضا - ما يلي : -

(أ) إتيانها بين الموصوف وصفته ، وبين الحال وصاحبها بدون مشارك وأمثلتها « ما جاءني أحد
إلا ظريف ، ما جاءني زيد إلا راكبا » .

(ب) تقدير غيرها بما عند الحل . انظر : جواهر الأدب ص ٤٧٥ .

(٦) انظر أوجه المشابهة في : الاستغناء ص ١١٥ وما بعدها وابن يعيش ٢ / ٨٣ وما بعدها .

(٧) المرتجل في شرح الجمل ص ١٨٨ تح ودراسة / علي حيدر ط دمشق .

الأدوات المذكورة إذا كانت في معنى (إلا) ، سواء أكانت الأداة حرفاً أم فعلاً أم اسماً ؟ ، لأنها تؤدي وظيفة تتلقى مع ما تؤديه (إلا) من وظيفة ، وهي إخراج ما بعدها (المستثنى) مما دخل فيما قبلها (المستثنى منه) إيجاباً أو سلباً .^(٨) أى فالاستثناء بها من النفي إثبات ، ومن الإثبات نفي ، وهذا ما عليه محققو النحاة (سيبويه وجمهور البصريين) وكذا الفقهاء^(٩) .

فإذا قلت : « ما قام القوم إلا زيداً » و « قام القوم إلا زيداً » تكون قد أثبت القيام لزيد في الأول ، ونفيته عنه في الثاني ، ويكون اللفظ دالاً على ذلك في الإثبات والنفي .

فإن فقدت تلك الوظيفة فلا يحكم عليها بأنها من أدواته ، تقول : غير زيد يقول كذا ، وسوى زيد في الدار ، ولا يكون زيد هو القائم ، وحاشا زيد أن يقول كذا ، وليس شيء من ذلك استثناء ، لأن الاستثناء لا بد أن يكون فيه إخراج وسلب وإيجاب .^(١٠)

(٨) قال سيبويه : « وانتصب الأب (في قولك : أتاني القوم إلا أبك ، ومررت بالقوم إلا أبك ، والقوم فيها إلا أبك) إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله » الكتاب ٢ / ٣٣١ .
(٩) خلافاً لبعض الكوفيين (الكسائي) - فيما حكاه عند الزيدى - من النحاة ، ولأبي حنيفة من الفقهاء . فخرج المستثنى عندهما عن حكم المستثنى منه لا يقضى بثبوت نقيض الحكم له ، بل يكون مسكوتاً عنه . وبينى على الخلاف أن المستثنى على رأى الأولين مخرج من المحكوم به فيدخل في نقيضه من قيام أو عدمه مثلاً ، وعلى رأى الكسائي وأبي حنيفة مخرج من الحكم فيدخل في نقيضه (عدم الحكم) ؛ إذ القاعدة أن ما خرج من شيء دخل في نقيضه . والمسألة في كتب النحو في : الاستغناء ص ٥٤٩ وما بعدها والارتشاف ٢ / ٢٩٤ وشرح اللمحة البدرية ٢ / ٢١٤ وفي كتب الفقه في : الإحكام في أصول الأحكام للآمدى ٢ / ٣٣٠ والإبهاج في شرح المنهاج لعل بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين ٢ / ١٥٩ وغاية الوصول شرح لب الأصول لزكريا الأنصارى ص ٧٦ ، ٧٧ .
(١٠) انظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ص ١٢٢ .

ومن المعلوم أن هذه الأدوات المذكورة تقع موقع (إلا) وتغني عنها ،
وأن الإخراج الناشئ عنها إخراج للمستثنى عن حيز المستثنى منه من كل
وجه أى فى الحكم كله فلا توجد مشاركة فيه بين ما وقع بعد الأداة وما
وقع قبلها ومن ثمّ وجب الاعتراف بأنها من أدوات هذا الباب باتفاق من
النحاة .

وهناك أدوات أخرى تكون بمعنى (إلا) فتفيد ما تفيده من معنى
الاستثناء وهو الإخراج ، ومع ذلك لم تدرج ضمن الأدوات التى وضعها
العرب لذلك وافق عليها النحاه ، فلم ؟

أقول : لعدم تقييدها بالضابط المذكور ؛ إذ الاستثناء بها لا يجعل ما بعدها
مخالفا لما قبلها فى إثبات الحكم أو نفيه من كل وجه ، بل قد يتفق معه فى
أصل المعنى (الخبر) ، وهذا واضح فى كلمتى : (بله) و (لا سيما)
فمعناهما يوافق الاستثناء من وجه ويخالفه من وجه . فالوافق إخراجهما ما
بعدهما عن حكم ما قبلهما بوجه من الإخراج ، وهو تيقن الخبر من غير حاجة
إلى الإخبار عنه والخلاف له أن ما بعدهما قد يجتمع مع ما قبلهما فى أصل
المعنى^(١١) ، تقول : « جاء القوم بله زيدا » ف (زيد) - فى المثال - مخرج
عن الحاجة إلى الإخبار عنه بالجمئ لتحقيق العلم بذلك والتيقن به من غير خبر ،
كما أنه قد دخل فى أصل الجمئ مع القوم ، وكذا فى قولك : « قام القوم لا
سيما زيد » فهو مخالف للقوم فى الحكم الذى ثبت لهم بطريق الأولوية ،
وإن اشتركا فى أمر واحد وهو القيام وهذا مخالف بالطبع لما يتضمنه معنى
(إلا) وما حمل عليها من أدوات .

(١١) انظر : تذكرة النحاة لأبى حيان ص ٥٠٠ تح د / عفيف عبد الرحمن ط مؤسسة
الرسالة بيروت .

قال أبو حيان : « ولما كان الاستثناء بـ (بله) و (لا سيما) من جهة المعنى لم يدخلهما سيبويه في كتابه ولا أكثر النحويين »^(١٢) . يضاف إلى هاتين الأداتين أدوات أخرى وقع اختلاف بين النحاة حيالها منها : دون ، لَمَّا - بتشديد الميم - ما .

قال الإربلي : « وما اختلفوا فيه وهو خمسة (لا سيما) بفروعها ، و (لما) ، و (بله) ، و (دون) ، و (ما) فأثبتها للاستثناء جماعة ونفاها آخرون »^(١٣) . وأقول : ومن الأدوات المختلف فيها - أيضا - لفظ (بيد) و (إلا يكون)^(١٤) . ومرجع اختلافهم في مثل هذه الأدوات

(١٢) المرجع السابق نفسه ص ٥٠١ .

(١٣) جواهر الأدب ص ٤٧٥ .

(١٤) ذكر بعض النحاة لـ (حتى) و (أو) إذا وقع المضارع بعدها منصوبا أن يكونا بمعنى (إلا) . فمجيئ (حتى) بمعنى (إلا) ذكره ابن مالك ، واستشهد له بقول الشاعر :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل
بناء على أنك لو جعلت (إلا أن) مكان (حتى) فقلت : إلا أن تجود وما لديك قليل كان المعنى صحيحا . انظر : التسهيل ص ٢٣٠ و شرحه ٤ / ٢٤ . ومثله قول الشاعر :

والله لا يذهب شيخى باطلا حتى أبير مالكا أو كاهلا
أى إلا أن أبير والاستثناء فيهما ظاهر الانقطاع ، وذلك لأن ما بعده (حتى) في البيت الأول -

وهو الجود مع القلة ، وفي البيت الثاني وهو الإبادة لهذين الحيين ليس غلية لما قبلها ، وهو انتفاء كون العطاء من الفضول سماحة في الأول ، وذهب شيخه باطلا في الثاني ، ولا مسببا

عنه ، وكلا الأمرين في حيز المنع ، وقد ردّ هذا بدر الدين بن مالك بقوله : « وأرى أنك لو جعلت (إلى أن) مكان (حتى) لم يكن المعنى فاسدا » شرح التسهيل له ٤ / ٢٤ والتذييل

والتكميل لأبي حيان ج ٦ ص ٥٨٧ / ٢ رسالة . كما ردّه أبو حيان بقوله : « وهذا معنى لـ (حتى) لأعلم أحدا من المتقدمين ذكره ، وقد ذكره ابن مالك في التسهيل » البحر المحيظ

١ / ٣٣٠ وانظر : التسهيل ص ٢٣٠ وهذا المعنى الذى عوّل عليه ابن مالك ظاهر من قول سيبويه (٢ / ٣٤٢) في تفسير قولهم : « والله لا أفعل إلا أن تفعل » . المعنى حتى تفعل ،

وصرح به ابن هشام الخضراوى في حديث « كل مولود يولد على الفطرة حتى =

وعدم ذكرها ضمن الأدوات المنصوص عليها في هذا الباب يرجع - في نظري - لأحد أمرين :

- إما علم نص هذه الأدوات على إفاده معنى الاستثناء صراحة ، إذ هي لم تجعل المستثنى الواقع بعدها مخرجا من حكم المستثنى منه من كل وجه كما ذكرنا .

= يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه . . . » ، إذ زمن الميلاد لا يتناول ويمتد حتى تكون فيه (حتى) للغاية ، ولا كونه يولد على الفطرة علته اليهودية والنصرانية فتكون (حتى) فيه للتعليل ، فلم يبق إلا أن تكون فيه (حتى) للاستثناء . انظر : التذييل ج ٦ مح ٢ / ٥٨٧ رسالة وشرح التسهيل للمرادى ج ٤ مح ٢ / ٣١٩ رسالة وقد نقله أبو البقاء العكبرى عن بعضهم في قوله - تعالى - « وما يعلمان من أحد حتى يقولوا . . . » (البقرة / ١٠٢) أى إلا أن يقولوا . التبيان في إعراب القرآن ١ / ٩٩ وبهذا يرجح ما ذهب إليه ابن مالك ، وقد أيدته المرادى (شرح التسهيل ج ٤ مح ٢ / ٣١٩ رسالة) وناظر الجيش (تمهيد القواعد ٥ / ١٠٨ رسالة) والبدر الدماميني (تعليق الفرائد ٤ / ١٢٥ رسالة) ومجى (أو) بمعنى (إلا) ذكره سيبويه بقوله : « واعلم أن معنى ما انتصب بعد (أو) على (إلا أن) الكتاب ٣ / ٢٧ وهو استثناء من الازمان ، إذ المعنى فى قولك : « لأزمنك أو يقضىنى حتى » لأزمنك فى جميع الأوقات إلا أن تقضىنى ، فتكون قد أخرجت الفعل من العموم وقيدته بزمن القضاء ، وهذا المعنى هو المطرد فيها - كما زعم بعض البصريين - وإنما ساغ ذلك للتقارب الذى بينهما فى المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : « جاءنى القوم إلا زيدا » فاللفظ الأول قد أوجب دخول (زيد) فى القوم لأنه منهم . فإذا قلت : « جاغى زيد أو عمرو » فقد أوجب المجئ لزيد فى اللفظ قبل دخول (أو) فلما دخلت بطل ذلك الوجوب . انظر : التذييل ج ٦ مح ٢ / ٥٩٠ ، ٥٩١ رسالة .

وأرى أنها تحتل مع تقدير هذا المعنى أن تكون للغاية ، وتؤول حيثذ به (حتى) الغائية لذلك قال الرضى : « . . . فسبويه يقدره به (إلا) وغيره به (إلى) والمعنيان يرجعان إلى شىء واحد » شرح الكافية ٢ / ٢٤٩ وأن تكون للتعليل بمعنى (كى) ، ومنه « لأطيعن الله أو يغفر لى » أى : كى يغفر لى . انظر : التذييل ج ٦ مح ٢ / ٥٨٩ رسالة ومما سبق نتبين أن تقدير (إلا) فى موضعى (حتى) و (أو) تقدير لحظ فيه للمعنى دون الإعراب ، فجعل الكلام بهما استثناء على رأى من يقول به منظور فيه إلى جهة المعنى فحسب ، ولذا لم تذكر ضمن الأدوات المختلف فيها . . .

- أو لإفادتها بجانب معنى الإستثناء معاني أخر غير هذا المعنى ،
وسأعرض لها فيما بعد في حديثي عن كل أداة .

وإنما عدّها بعض النحاة من أدوات الاستثناء من جهة مخالفة ما بعدها
لما قبلها ، فأشبهت الأدوات المتفق عليها من هذه الجهة فلحقت بها .

وسيكون حديثي - بمشيئة الله - تعالى - عن هذه الأدوات المختلف
فيها من حيث معناها - بيان الخلاف في إفادتها للاستثناء ونوع الاستثناء
بها - إعرابها وإعراب الاسم الواقع بعدها .

وقد بدأت الحديث بالكلام على (لاسيما) نظرا لكثرة الكلام حولها وما
يتعلق بها .

* * *

أولا : لا سيّما

معناها

سىّ من (لا سيّما) اسم بمنزلة (مثل) وزنا ومعنى ^(١٥) ، تقول : « جاءنى القوم ولا سيما زيد » أى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءونى . ^(١٦) ودليل ذلك قول الحطيئة :

فإيامك وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسىّ ^(١٧)
أى ليس لكم بمثل . فالسىّ : المثل ، تقول للواحد : أنت سىّ بمعنى مثلى
وللاثنين : أنما سيّان ، أى مثلان . قال ابن هشام ^(١٨) : « وتثنيته (سيّان)
وتستغنى حينئذ عن الإضافة ، كما استغنت عنها (مثل) فى قوله :
من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان ^(١٩)

واستغنوا بتثنيته عن (سواء) فلم يقولوا : (سوا آن) إلا شاذاً ،
كقوله :

(١٥) انظر : تهذيب اللغة للأزهري ١٣ / ١٢٣ والصحاح للجوهري مج ٦ / ٢٣٨٧ .

(١٦) انظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٢٤٩ .

(١٧) البيت من بحر الوافر ، وهو من قصيدة للحطيئة يمدح فيها عدى بن فزارة . انظر : ديوانه ص ١٣٩ ط دار صادر وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٥ والصاحبي فى فقه اللغة لابن فارس ص ٢٣١ واللسان (سوا) والتاج ١٠ / ١٨٧ وفيه « وقيل لذى الرمة » والصواب ما أثبتناه . قال أبو الحسن السكرى : « السى : لعدل يقال : فلان سىّ فلان إذا كان مثله » .

(١٨) معنى اللبيب ١ / ١٣٩ .

(١٩) البيت من بحر البسيط ، قاله عبد الرحمن بن حسان كما فى نوادر أبى زيد ص ٢٠٧ ومعنى اللبيب ١ / ٥٦ وقد نُسب لحساب فى كتاب سبويه ٣ / ٦٥ وقيل لكعب بن مالك وهو بديوانه ص ٢٨٨ وانظره فى : الخصائص لابن جنى ٢ / ٢٨١ والأمالى الشجرية ١ / ٨٤ ، ٢٩٠ والمقرب لابن عصفور ص ٣٠٢ والأشمونى مع الصبان ٤ / ٢٠ والمقاصد النحوية للعيني ٤ / ٤٣٣ وخزانة الأدب للبغدادى ٩ / ٤٩ ، ١١ / ٣٥٧ .

فيارب إن لم تقسم الحب بيننا سواءين فاجعلني على حبا جلد^(٢٠)
وتقول للجمع : أنتم أسواء - مثل حمل وأحمال - أى أمثال وأشباه ،
أنشد اللحياني :

ترى القوم أسواء إذا جلسوا معا وفي القوم زيف مثل زيف
الدرهم^(٢١)

وقد ظهرت الواو في الجمع ؛ لأن الياء في الواحد (سى) منقلبة عن
واو ؛ إذ أصله (سِوى)^(٢٢) كما تقول : ريج وأرواح^(٢٣) .

كما يطلق هذا اللفظ على :

- المستو ، يقال : أرض سى ، أى مستوية^(٢٤) ، قال ذو الرمة :
رهاء بساط الأرض سى مخوفة على رقبها أفلاتها وضلالها^(٢٥)
- وعلى أرض في بلاد العرب معروف^(٢٦) ، وعلى غير ذلك^(٢٧) .

(٢٠) البيت من بحر الطويل ، قاله قيس بن معاذ وهو في اللسان (سوا) برواية
أيارب

(٢١) البيت من بحر الطويل ، ولم أقف على قائله . انظره في : اللسان (سوا) والتاج
١٠ / ١٨٧ .

(٢٢) بدليل أمثلة الاشتقاق نحو استويا وتساويا وهما مستويان ومتساويان ، وهم سواء إلا
أنه اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء ، وإدغامها في
الياء ، أو تقول : قلبت الواو ياء ، لسكونها وإنكسار ما قبلها . انظر : شرح مغنى اللبيب
للدماميني مخ ٢ / ٧١٧ رسالتنا المذكوراه .

(٢٣) انظر : تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٢٩٨ .

(٢٤) (٢٦) انظر : التهذيب ١٣ / ١٢٣ واللسان (سوا) .

(٢٥) البيت من بحر الطويل ، وهو بديوان ذى الرمة ص ٦١٤ طبعة المكتب الإسلامي
بدمشق . الثانية سنة ١٣٨٤ هـ وفيه (الظهر) بدل (الأرض) والرهاء : ما أستوى من الأرض
والبساط - أيضا - والأفلات الهلاك فيها . انظره في التهذيب ١٣ / ١٢٣ . واللسان
(سواء) وفيهما الشطر الأول فقط .

(٢٧) قال الأزهرى : « ويقال : وقع فلان في سى رأسه وسواء رأسه ، أى هو مغمور
في النعمة ، حكاه ثعلب عن سلمة عن الفراء » التهذيب ١٣ / ١٢٣ .

ويجوز في هذه الكلمة إبدال السين تاء ، قالوا : (لا تيمًا) ، وإبدال اللام نونا قالوا : (نا سيما)^(٢٨) .

آراء العلماء في إفادتها للاستثناء

بادئ ذي بدء أقول : إن الغرض من الإتيان بهذا اللفظ هو إفادة أن ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمر واحد ، ولكن نصيب ما بعدها أوفر من نصيب ما قبلها ، ولذا نرى النحاة يقولون : إن (سى) معناها لامثل . يريدون وأن ما بعدها ليس مماثلا لما قبلها في المقدار الذى يخصه من الأمر المشترك بينهما يزيد عليه في ذلك المقدار ، سواء أكان الأمر المشترك محمودا أم مذموما ؟

وبسبب هذه المخالفة في المقدار عدّها الكوفيون وبعض البصريين كالأخفش والزجاج وأبى حاتم - ووافقهم الفارسي والنحاس والزنجشري وابن مضاء وابن أبى الربيع - من أدوات الاستثناء^(٢٩) وحجتهم ما يلى : -
- مشابهتها لأدوات الاستثناء المتفق عليها ، وهى أم الباب (إلا) وما حمل عليها من الأدوات التى سبق ذكرها^(٣٠) من جهة مخالفة ما بعدها لما قبلها ، وإن كانت المخالفة - فى هذا اللفظ - فى المقدار وحده مع الاشتراك فى الأمر نفسه .

بيان ذلك أن (زيدا) فى قولك : « قام القوم لا سيما زيد » مشارك للقوم فى القيام وخارج عن أن يكون على صفتهم فى القيام ، فقيامه إذا أكثر

(٢٨) انظر : ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢ / ٣٣٠ .

(٢٩) انظر : التذيل ج ٣ مح ٢ / ٦٧٣ رسالة والهمع ١ / ٢٣٤ والمساعد لابن عقيل

١ / ٥٩٦ والمتقصد بشرح الإيضاح لعبد القاهر مح ٢ / ٧٠٨ والمفصل للزنجشري ص ٦٨

والمخلص فى ضبط قوانين العربية لابن أبى الربيع ١ / ٣٩٩ .

(٣٠) وهى (غير ، سوى ، عدا ، خلا ، حاشا ، ليس ، لا يكون) .

من قيام كل واحد منهم بطريق الأولوية المستفاد من اللفظ ، فلمّا لم يستو مع ما قبلها في الرتبة جعل كأنه مخرج فضارع في خروجه عن القوم في ذلك (زيّدًا) في قولك : « قام القوم إلّا زيّدًا » في خروجه عن القوم القائمين . يؤيد هذا ما قاله ابن هشام الخضراوي : « لما كان ما بعدها بعضها ممّا قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كانت استثناء من الأول ؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له ، وأقرب ما يشبهه به قول النابغة :
فتى كملت أخلاقه غير أنه جواد فما يبقى من المال باقيا^(٣١)

« لأن كونه جوادًا خير ، لكن زاد في هذا الخير غيره بما هو خير »^(٣٢)

وبناء على ما ذهب إليه هؤلاء فنصب ما بعدها في قولك : « ولا سيما زيّدًا » - بالنصب - موجّة على أن (ما) كافة ، وأن (لا سيما) بمنزلة (إلّا) الاستثنائية ، فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل ؛ لإخراجه عما قبل (لا سيما) من حيث عدم مساواة ما قبلها له .^(٣٣)

- انتصاب ما بعدها إن كان معرفة انتصاب ما بعد (إلّا) ، أي بالمخالفة وهذا ما ذهب إليه الكسائي^(٣٤) .

(٣١) البيت من بحر الطويل ، قيل : قاله النابغة النيباني ديوانه ص ٢٣٣ تح / محمد أبي الفضل ط دار للعارف بمصر ، وهو ضمن الشعر للنسب إليه في كتاب العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين لوليم بن الورد ص ١٧٦ ط أوربا سنة ١٨٦٩م وقيل النابغة الجعدي وهو ديوانه ص ١٧٣ تح الأستاذ / عبد العزيز رباح ط دمشق سنة ١٣٨٤ هـ وانظره في : الكتاب ٣٢٧/ ٢ وفيه (خيرأته) بدل (أخلاقه) والخزانة ٣/ ٣٣٤ .

(٣٢) انظر : التذييل ج ٣ ص ٦٧٣/ ٢ رسالة الهمع ١/ ٢٣٤ .

(٣٣) انظر : مغنى اللبيب ١/ ١٤٠ وحاشية الصبان على الأشموني ٢/ ١٦٨ .

(٣٤) انظر : الهمع ١/ ٢٢٤ وقد أبطل ابن عصفور النصب بالمخالفة بحجة أن الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه في قولك : « قام زيد لا عمرو » ، لأن ما بعد (لا) =

وقد منع الجمهور كون (لا سيما) من أدوات الاستثناء ؛ لأن الاستثناء إخراج بعض من كل ، وأنت إذا قلت : « قام القوم ولا سيما زيدًا » ف (زيدًا) داخل مع القوم في القيام - بخلاف الاسم الواقع بعد (إلا) وإن كان مشهودا له بأنه أحق بذلك من غيره ، وهذا المعنى مفهوم بالبديهة من قول امرئ القيس :

ألا ربّ يوم صالح لك منهما ولا سيّما يوم بدارة جلجل^(٣٥)

فلا تردد في أن مراده دخول يوم (دارة جلجل) فيما دخلت فيه الأيام الأخر من الصلاح ، وأن له مزية ، وهذا ضد المستفاد ب (إلا) . هذا من جهة المعنى^(٣٦) أما من جهة اللفظ فلا تعدّ من أدواته ؛ لسببين :

الأول : دخول الواو عليها ، فيقال ولا سيّما ، ولا تدخل الواو على أدوات الاستثناء^(٣٧) فلا يقال : « جاء القوم وإلا زيدا » ، والحكم بزيادتها ضعيف^(٣٨) .

= مخالف لما قلبها ، وكذا في مثل « ما قام زيد لكن عمرو » ، لأن ما بعد (لكن) مخالف لما قلبها ، وأمثال ذلك كثير . انظر : شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ٢ / ٢٥٣ ويطله - أيضا - أن الأصل في العامل أن يكون لفظيا . انظر : الدر السنية لزكريا الأنصاري القسم الثاني ص ١٠٤ رسالة .

(٣٥) البيت من بحر لطويل وهو بديوان امرئ القيس ص ٣٢ د دار صادر في أبيات معلقته وروايته فيه (ألا ربّ يوم لك منهن صالح) وهي رواية اللسان (سوا) والتاج ١٠ / ١٨٨ وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٦ برواية (ألا رب يوم كان منهن صالح) والخزانة ٣ / ٤٤٤ . (٣٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٨ .

(٣٧) من جهة أن حرف الاستثناء يقتضى الإخراج والمباينة في الحكم ، وحرف العطف (الواو) يقتضى الضم والمجانسة في الحكم ، فالجمع بينهما متناقض ، لأنه يلزم أن يجتمع النقيضان فيما دخل عليه (إلا) وحرف العطف ، وأن يكون له الحكم المتقدم والا يكون له ذلك الحكم . انظر : الاستغناء ص ٥٦٩ .

(٣٨) انظر : شرح المغنى للدماميني مح ٢ / ٧٢٢ رسالة .

الثاني : عدم صلاحية (إلا) مكانها بخلاف سائر الأدوات ، فإنه تصحح
(إلا) مكانها ، وهذا واضح من دلالتها^(٣٩) . قال ابن مالك : « والمذكور
بعد (لا سيما) منبه على أولويته بالحكم ، لامستثنى^(٤٠) وعلى هذا فيوجه
(زيدا) - بالنصب - في قولك : « جاء القوم لا سيما زيدا » بتقدير أعنى ،
أى ولا مثل شيء أعنى زيدا^(٤١) ، فهو مفعول به لفعل محذوف .

وقد صحح جمع من النحاة ما ذهب إليه الجمهور من أن (لا سيما)
ليست من أدوات الاستثناء ؛ لأن المخرج (زيدا) مشارك للقوم في القيام ،
وليس تأكيدا لكلام في حقه يخرج عن أن يكون قائما ؛ ولذلك أضرب
سبوية عن ذكرها في باب الاستثناء وذكرها في باب النفي ب (لا)^(٤٢)
وهو محل اختيار كثير من النحاة كالشلوين^(٤٣) وابن الحاجب^(٤٤) وابن
مالك^(٤٥) وأبي حيان^(٤٦) وابن عقيل^(٤٧) وغيرهم . قال أبو حيان : « وما
أرى لإلحاقها في باب الاستثناء وجهًا ؛ لأنك إذا قلت : « جاءني القوم ولا
سيما زيد » فمعناه ولا مثل زيد فيمن جاعني ، فكأنك قلت : لا يأتي مثل
زيد . فإنما نفيت أن يكون أحد ممن جاعني زيدا ، ولعل زيدا قد جاءك
أو لم يأتك »^(٤٨) .

(٣٩) انظر : التذييل ج ٣ ص ٦٧٣/٢ رسالة والمساعد ١/٥٩٦ .

(٤٠) تسهيل القوائد ص ١٠٧ .

(٤١) انظر : حاشية الصبان على الأشموني ٢/١٦٨ . كما يجوز في (زيد) - في المثال -

الجر والرفع ، وسيذكر تخريجهما فيما بعد .

(٤٢) انظر : الكتاب ٢/٢٤٦ .

(٤٣) انظر : التوطئة ص ٣٠٩ .

(٤٤) انظر : الايضاح في شرح المفصل ١/٣٦٨ .

(٤٥) انظر : شرح التسهيل ٢/٣١٨ .

(٤٦) انظر : منهج السالك ص ١٧٧ .

(٤٧) انظر : المساعد ١/٥٩٦ .

(٤٨) تذكرة النحاة ص ٢٩٨ .

تعقيب ورأى

لكل من المجيزين والمانعين وجهته الخاصة ومستنده القوى الذى لا يمكن رده أو إغفاله ؛ فالمجيز نظر إلى أن الاستثناء مجرد إخراج فحسب فعدّها من أدواته لما كان بينهما مخالفة ما ؛ لأن الثانى ثبتت له زيادة بطريق الأولوية فى الحكم فكأنه غير الأول . وأما المانع فإنه قيد الإخراج - فى هذا الباب - بأن يكون فى الحكم كله فلم يعدّها من أدواته ، لأن الاستثناء إخراج شىء من شىء وإثبات ضد الحكم له ، وهذا ليس كذلك ، بل هو إثبات ذلك الحكم الأول بطريق الزيادة فى معناه ، ومن ثمّ صحّح أكثر النحاة هذا الرأى واختاروه ، فهى عندهم ليست بمعنى (إلا) ، ولا هى من هذا الباب على الحقيقة ، وإنما ذكرها الأولون فى أدواته توسعا منهم . يشير إلى هذا قول الزيدى : « والذى أقوله : إن معناه قام القوم وفضلهم زيد فى القيام ، ويجعل هذا من الاستثناء بهذا القدر ؛ لأن الخروج بالاستثناء لا يكون هكذا ؛ ألا ترى أنه لا يقال : « قام القوم إلا زيدا » فإنه قام أكثر من قيامهم ، فدلّ ذلك على أن هذا النوع من التخرج لا يستعمل فى الاستثناء ؛ لأنه لو كان مستعملا لورد فى أدوات الاستثناء التى لاخلاف فيها » (٤٩) .

وهذا هو الأمر المتجه فى نظرى ، وأنه يكتفى من معنى الإخراج الاستثنائى بوجهها الخاص ، ولا يقدر فى هذا الاعتبار ما سجله المانعون فكما تختص بحكم تختص بما أورده استعمالا ، وهو ما عليه الاستعمال ونقله المحققون قال ابن هشام : « إنه مخرج ممّا أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها » (٥٠) وإذا ثبت أنها أداة استثناء ، فما نوع الاستثناء بها حينئذ ؟

(٤٩) انظر : الاستغناء للقرافى ص ١١١ .

(٥٠) معنى اللبيب ١ / ١٤٠ .

- يرى ابن هشام^(٥١) أن الاستثناء منقطع ؛ لأنه ليس مرتبطاً بالحكم السابق نفسه ، بل هو مخرج من مفهوم الكلام السابق ، فمعنى « جاءني القوم ولا سيما زيداً » جاءوني لكن زيداً جاءني مجيئاً هو أولى به منهم باعتبار صدقه وإخلاصه وليس مساوياً لهم في ذلك الحكم .

- وقيل : إنه استثناء متصل ، وهو ما نرجحه ؛ لأن المستثنى مخرج من المستثنى منه الشامل له لولا الإخراج ، فهو من جنس القوم ؛ وهذا معنى الاتصال في هذا الباب قال الدماميني : « ولا يرد أن حكم المستثنى في الاستثناء المتصل مخالف لحكم المستثنى منه وهو - هنا - موافق ، إذا المجيء ثابت لكل ؛ لأن المخرج مخرج باعتبار الأولوية فثبت له عدم المساواة من حيث فاق غيره ، وهذا خلاف الحكم الأول^(٥٢) .

طريقة الاستثناء بها

قال ابن يعيش : « ولا يستثنى ب (سيما) إلا ومعه جحد ، لو قلت جاءني القوم سيما زيد » لم يجز حتى تأتي ب (لا) .^(٥٣)

وبناء على هذا لا يجوز حذف (لا) - من هذا اللفظ - وإن أولع كثير من المصنفين بذلك ؛ لأن حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي أن يقال بشئ منه إلا حيث سمع ، ولم يسمع حذف (لا) من قولهم : « لا سيما » في كلام من يحتج به ، أي في شعر فصيح ألبتة ، وإنما يقول به

(٥١) معنى اللبيب ١ / ١٤٠ .

(٥٢) شرح المغنى مح ٢ / ٧٢٢ رسالتنا الدكتوراه . بتصرف .

(٥٣) شرح المفصل ٢ / ٨٦ .

المحدثون من الكتاب والشعراء ، وهو لحن^(٥٤)

ومرجع ذلك أن (لا) و (سيما) تركبا وصارا كالكلمة الواحدة التي لا يجوز حذف أحد جزئها ، ولأنها لا يستثنى بها إلا فيما يراد مدحه وتعظيمه^(٥٥) أى إن ما بعدها له فضيلة ليست لغيره ، فالمفاضلة حاصلة من التركيب برمته فلو قيل : (سيما) بدون (لا) لاقتضى الكلام التسوية ، فما بعدها يكون مماثلا لما قبلها ، فلا يبقى فيه مدح ولا تعظيم ف (فلا) المفيدة للنفي هي الدالة على المفاضلة فلا تحذف . قال ابن هشام : « ودخول (لا) عليه واجب »^(٥٦) لكنى أقول : حذف (لا) - من هذا اللفظ - وارد ؛ لكثرة الاستعمال ، تقول : « كرهه الناس سيما زيد »^(٥٧) ، كما قال الله - تعالى - : « تفتأ تذكر يوسف »^(٥٨) ، وقد قال بذلك الإمام الرضى^(٥٩) .

أحكامها

اختصت (لا سيما) بعده أحكام ، أذكر منها :

-
- (٥٤) انظر : تذكرة النحاة ص ٢٩٧ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ج ٣ مح ١ / ١٦٠ رسالة .
وقد سمع في كلام بعض المولدين كقول الحسين بن الضحاك :
سيما من حالت الأح - راس من دون مناه
انظر : الهمع ١ / ٢٣٥ .
- (٥٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٦ والتاج ١٠ / ١٨٨ .
- (٥٦) مغنى اللبيب ١ / ١٣٩ .
- (٥٧) انظر : الاستغناء ص ١٢٠ .
- (٥٨) سورة يوسف من الآية / ٨٥ .
- (٥٩) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٤٩ .

- تخفيف الياء^(٦٠) قال ابن مالك : « وقد تخفف ياء (لا سيما) »^(٦١) وهذا ما عليه ابن الأنباري^(٦٢) وحكاه الأخفش في كتابه (الأوسط) وأبو جعفر النحاس وأبو الفتح بن جنى ، وأبو عبد الله بن الأعرابي في (نوادره) .^(٦٣) وتخفيفها وارد مع إثبات الواو وحذفها . فمن الإثبات قول أبي العلاء المعري :

وللماء الفضيلة كل حين ولا سيما إذا اشتد الأوار^(٦٤)

ومن الحذف قول الشاعر :

به بالعقود وبالأيمان لا سيما عقد وفاء به من أعظم القرب^(٦٥)

وقد منع ابن عصفور التخفيف ؛ لأنه لم يحفظ من كلام فصيح ، ولا يقتضيه القياس ؛ لأن تخفيفها يؤدي إلى بقاء الأسم المعرب على حرفين ثانيهما حرف علة ، وذلك غير محفوظ في حال أفراد ، ولا في حال إضافة إلا ما جاء من قولهم : فوك وذو مال ، وهما خارجان عن القياس^(٦٦) فالرأى الأول هو الصحيح ؛ إذا التشديد خلاف الأصل^(٦٧) .

(٦٠) قيل : بحذف اللام ، وقيل : بحذف العين وهو الأحسن وإن كان أقل من حذف اللام وقوفا مع ظاهر اللفظ ، لأنه لو كان المحذوف اللام لردت العين واوا ، لزوال الموجب لقلبها ياء ، فكان يقال : (لا سو ما) انظر : الارتشاف ٢ / ٣٣٠ والجمع ١ / ٢٣٥ .

(٦١) شرح الكافية الشافية مح ٢ / ٧٢٥ .

(٦٢) انظر : شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٣ .

(٦٣) انظر : تمهيد القواعد لناظر الجيش ج ٣ مح ١ / ١٦٠ رسالة والجمع ١ / ٢٣٥ .

(٦٤) البيت من بحر الوافر . انظره في : شروح سقط الزند مح ٢ / ٨١٥ .

(٦٥) البيت من بحر البسيط ، لم أقف على قائله وانظره في : المساعد ١ / ٥٩٨ والجمع

١ / ٢٣٥ وفيه (بالعقود) والخزانة ٣ / ٤٤٧ عرضا .

(٦٦) انظر : التذييل ج ٣ مح ٢ / ٦٧٨ ومنهج السالك لأبي حيان ص ١٧٨ والجمع

١ / ٢٣٥ .

(٦٧) انظر : حاشية الدسوقي على المغنى ١ / ١٥١ .

- جواز الإتيان بالجملة الشرطية بعدها نحو قولك : « السؤال يشفى الجهل لا سيما إن سألت خبيرا » ، وحكى الأخفش^(٦٨) « إن فلانا كريم لا سيما إن أتته قاعدا » قال في البسيط : فيكون - يعنى قاعدا - منصوبا على التمييز^(٦٩) بعد (ما) ؛ لأنها في المعنى ضمير ، وكان المستثنى محذوف كأنه قال : في جميع حالاته إلا في هذه الحالة فهو أكرم ما يكون^(٧٠) كما جاز الإتيان بالظرف والجملة الفعلية بعدها ، وقد نصّ على ذلك ابن مالك وإن حكم بقلته^(٧١) فمثال الأول قول الشاعر :

يسر الكريم الحمد لا سيما لدى شهادة من في خيره يتقلب^(٧٢)

والثاني قول الشاعر :

فق الناس في الخير لا سيما ينيلك من ذى الجلال الرضا^(٧٣)

قال الدماميني : « وأما وصلها - يعنى لا سيما - بالجملة الإسمية فذلك هو الغالب وهذه مسألة يحاجى بها ، فيقال : متى يكون وصل الموصول بالإسمية غالبا وبالظرف والفعلية نادرا ؟ » .^(٧٤)

ويمكن القول بأن البيتين متأولان على أن يكون التقدير : لا سيما حمد لدى شهادة من في خيره يتقلب ، ولا سيما خير ينيلك من ذى الجلال الرضا

-
- (٦٨) (٧٠) انظر : التذييل ج ٣ مح ٢ / ٦٨٢ رسالة ومنهج السالك ص ١٧٩ .
(٦٩) الظاهر أنه حال لتمييز ، وما قاله صاحب البسيط في تخريجه مرشح لذلك .
(٧١) انظر : التسهيل ص ١٠٧ .
(٧٢) البيت من بحر الطويل . لم أقف على قائله وانظره في : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٩ والهمع ١ / ٢٣٤ والخزانة ٣ / ٤٤٧ عرضا .
(٧٣) البيت من بحر الطويل . لم أقف على قائله . انظره في : المراجع السابقة . الصفحات نفسها . (٧٤) تعليق الفرائد ج ١ مح ٣ / ١٨٥١ رسالة .

والمعنى عليه ، فيكون هذا ممّا حذف فيه الموصوف وأقيمت صفته وهى ظرف أو جملة فعلية مقامه ، كما فى قوله - تعالى - : « ومنا دون ذلك »^(٧٥) أى ومنا قوم دون ذلك ، وقول الشاعر :

لوقلت ما فى قومها لم تيتم يفضلها فى حسب وميسم^(٧٦)

يريد أحد يفضلها .^(٧٧)

- جواز الإتيان بالجملة بعدها مصحوبة بالعاطف ، فعلية كانت كما وقع فى عبارة (الكشاف) « لا سيما وقد كان كذا » ، أو إسميه كما فى قول صاحب (المواقف) « لا سيما والهمم القاصرة »^(٧٨) ، وهذا ما يرد غالبا فى كلام كثير من العلماء المصنفين - أيضا - من قولهم : « لا سيما والأمر كذا » أو « لا سيما والحالة هذه » وما أشبه ذلك ، وهو تركيب عربى جار على الأصول النحوية ، قال بجواز جمع من النحاة على رأسهم العلامة الرضى فقد جوّزه بناء على ما قرره من أن قوة الكلام حملت (لا سيما) معنى (خصوصا) أو (اختصاصا) وقام مقامها فصح حينئذ مجئ الحال بعدها مفردة أو جملة مقرونة بالواو^(٧٩) وقد خالف فى هذا أبو حيان^(٨٠) والمرادى^(٨١) وناظر الجيش^(٨٢) والسيوطى^(٨٣) حيث أنكروا عربيته .

(٧٥) سورة الجن من الآية / ١١ .

(٧٦) البيت من بحر الرجز ينسب لحكيم بن معية الربعى انظره فى : الكتاب ٢ / ٣٤٥ ومعانى الفراء ١ / ٢٧١ وفيه (لم تأثم) والخصائص ٢ / ٣٧٠ وابن يعيش ٣ / ٦١ ونسبه لأبى الأسود الحماني والخزانة ٥ / ٦٢ .

(٧٧) انظر : منهج السالك لأبى حيان ص ١٧٨ .

(٧٨) انظر : الخزانة ٣ / ٤٤٨ .

(٧٩) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٤٩ . (٨٠) انظر : الارتشاف ٢ / ٣٢٩ .

(٨١) انظر : شرح التسهيل ورقة ١٨٣ / ب مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٣) نحو .

(٨٢) انظر : تمهيد القواعد ج ٣ مج ١ / ١٦٠ رسالة .

(٨٣) انظر : الهمع ١ / ٢٣٥ .

- جواز حذف (ما) من هذا اللفظ ، فتقول : « ولا سى زيد » نصّ على ذلك سيبويه^(٨٤) .

- جواز حذف ما بعدها على جعلها بمعنى (خصوصا) ، وذلك إذا قصد بها تفضيل حالة من أحوال ما قبلها ، فتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق ل (أخص) محذوفا مع كونها اسما ل (لا) ولا خبر لها .

ونشير ذلك ما وقع في باب (الاختصاص) من نقل نحو « أيها الرجل » من باب (النداء) إلى باب (الاختصاص) لجامع بينهما معنوي ، فصار في نحو « أنا أفعل كذا أيها الرجل » منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهرة على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم (أى) ورفع (الرجل) ، كذلك (لا سيما) - ههنا - يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الأصل حين كان اسم (لا) التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر ؛ لقيامه مقام (خصوصا) ، فإذا قلت : « أحب زيدا ولا سيما راكبا » فهو بمعنى وخصوصا راكبا ، ف (راكبا) حال من مفعول الفعل المقدّر ، أى وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا^(٨٥) .

* * *

(٨٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٦ وهو الصحيح خلافا لما زعم ابن هشام الخضر اوى من أنها

زائدة لازمة . انظر : الهمع ١ / ٢٣٤ .

(٨٥) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٤٩ .

إعرابها وإعراب الاسم الواقع بعدها

اتفق النحاة^(٨٦) على أن (سى) - من هذا اللفظ - تعرب اسم (لا) التبرئة وهو منصوب ، لأنه مضاف إلى (ما) على القول بأنها موصولة بمعنى (الذى) ولا يعترض بأن المضاف إلى معرفة معرفة ، و(لا) لا تعمل في المعارف ؛ لأن سياً بمعنى (مثل) متوغلة في الإبهام ، فالإضافة إلى معرفة لا تخصها كما لا تخصص مثلاً^(٨٧) .

و(ما) زائدة إن جر ما بعدها وبمعنى (الذى) إن رفع ، وخبر (لا) محذوف تقديره ولا مثل زيد فيهم ، وموقع هذه الجملة حينئذ مترتب على الفصل في نوعيه الواو فهي استثنائية إن جعلت الواو للاستئناف ، ومعطوفة على ما قبلها إن جعلت عاطفة ، وفي محل نصب على الحال - وهو الأصح - والواو واو الحال ، وتقدير الحال : جاءوني مقصرين عن زيد في فضله أو في سرعته ، وقد يجوز حذف الواو - هنا - من أجل العائد على القوم في الخبر المضمرة في النية ، كما تقول : « مررت بالقوم وغلالمهم مقبل » بالواو وحذف الواو^(٨٨) .

ويجوز في الاسم الذى بعدها وهو التالى ل(ما) الجر والرفع مطلقا ،

(٨٦) ما عدا الفارسيّ الذى ذكر في مسائله (الهيئات) أن (سى) الواقع بعد (لا) - في نحو « قام القوم لا سيما زيد » - منصوب على الحال ، والعامل فيه (قام) و(لا) مهملة ، أى قاموا غير مماثلين لزيد في القيام . ويرده ما يلي :

(أ) امتناع دخول الواو عليه ، لأن الحال حينئذ مفردة ويمتنع دخول الواو عليها ، لاتقول : قام زيد وضاحكا . (ب) وجوب تكرار (لا) ، لأنها إذا دخلت على مفرد خبراً أو حالا أو صفة وجب تكرارها ، والحال - هنا - مفردة . انظر : مغنى اللبيب مح ١ / ٣١٣ .

(٨٧) انظر : الاستغناء ص ١٢٣ .

(٨٨) انظر : تذكرة النحاة ص ٢٩٩ .

أى سواء أكان ذلك الاسم المجرور أو المرفوع معرفة أم نكرة ، أو النصب
- أيضا - إذا كان نكرة ، وقد روى بهن (يوم) من قول امرئ
القيس : -

ألا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة جلجل
تخرج الجر :

جر الاسم الواقع بعد (لا سيما) على الإضافة أى إضافة (سى) إلى
(يوم) كأنه قال : ولا مثل يوم ، و(ما) زائدة بينهما^(٨٩) ، وزيادتها
مسموعة من العرب وإن لم تطرد . قال سيويه : « وسألت الخليل - رحمه
الله - عن قول - العرب : (ولا سيما زيد) فزعم أنه مثل قولك : (ولا
مثل زيد) و(ما) لغو^(٩٠) ويحتمل أن تكون (ما) نكرة غير موصوفة ،
والاسم بعدها بدل منها^(٩١) .

تخرج الرفع : -

يرفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبا ؛ لجريانه مجرى المثل ، أو
لأن (لا سيما) بمنزلة (إلا) وهى لاتقع بعدها الجملة غالبا ، وتقدير
الكلام : لا سى الذى هو زيد ، ونظيره قول العرب : دع ما زيد^(٩٢) ،
أو دع الشخص الذى هو زيد وقراءة من قرأ (تماما على الذى أحسن)^(٩٣)
- بالرفع - أى هو أحسن^(٩٤) .

(٨٩) كما فى قوله - تعالى - : ﴿ أَيُّهَا الْأَجْلِينَ قَضَيْت ﴾ (القصص / ٢٨) فأى مضافة
إلى (الأجلين) و (ما) زائدة . انظر : التبيان للعكبرى مع ٢ / ١٠١٩ .
(٩٠) الكتاب ٢ / ٢٨٦ وانظر : المساعد ١ / ٧٩٥ والجمع ١ / ٢٣٤ .
(٩١) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٤٩ .
(٩٢) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٦ .
(٩٣) سورة الأنعام من الآية / ١٥٤ .
(٩٤) انظر : البحر ٤ / ٢٥٥ .

وأجاز ابن خروف^(٩٥) أن تكون (ما) نكرة موصوفة ، والجمله بعدها صفة لها . وعلى هذين الوجهين ففتحة (سى) إعراب ، لأنه مضاف إمّا إلى الاسم المجرور بعد (ما) أو إلى (ما) نفسها موصولة كانت أو موصوفة ، والمضاف لا يبنى ، لأن المبنى مشابه للحروف ، والحروف لاتضاف ؛ ولأنه يلزم جعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد ، وهو إجحاف^(٩٦) .

تخريج النصب : -

سبق أن قلنا : إن النصب خاص فيما إذا كان ما بعدها نكرة^(٩٧) ويوجّه بتوجيهات ثلاثة :

أحدها أنه منصوب على التمييز ، لأن (سيما) بمعنى (مثل) فهو مبهم فيحتاج إلى ما يفسره مثل قولهم : « على التمرة مثلها زبدًا » و (ما) كافة ل (سى) عن الإضافة ، وهذا التوجيه استحسنه الفارسي في (تذكرته)^(٩٨) والشلوين^(٩٩) وابن مالك^(١٠٠) .

وقيل : إن (ما) نكرة غير موصوفة ، أى ولا مثل شيء يوما^(١٠١) وعليه

(٩٥) انظر : الهمع ١ / ٢٣٤ .

(٩٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٥ .

(٩٧) أمّا نصب المعرفة بعدها فمنعه الجمهور ، بفقدان ما يقتضى نصبه ، إذ التمييز واجب التنكير عندهم خلافا للكوفيين وابن الطراوة حيث جوزوا تعريفه تمسكا بما ورد من قول رشيد اليشكري :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو وأجازه غيرهم على أن (ما) كافة وأن (لا سيما) بمنزلة (إلا) وقد سبق بيان ذلك .

(٩٨) انظر : التذييل ج ٣ ص ٦٧٥ / ٢ رسالة .

(٩٩) انظر : التوطئة ص ٣١١ .

(١٠٠) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٣١٩ .

(١٠١) (١٠٢) (١٠٣) انظر : الهمع ١ / ٢٣٤ .

فتحة (سى) بناء ؛ لأنه حيئذ مفرد غير مضاف ولا شبيه بالمضاف مثلها في (لارجل) وقيل : إنها فتحة إعراب ، ورجحه بعضهم بناء على أنه لو كان ، تمييزاً ل (سى) لكان معمولاً لها فيكون شبيهاً بالمضاف .

الثاني أنه على الظرف و (ما) بمعنى الذى وهو صلة لها ، أى ولا مثل الذى اتفق يوماً ، فحذف للعلم به كما قالوا : رأيت الذى أمس ، أى الذى وقع واتفق^(١٠٢) أو أن (ما) كافة ، قاله ابن الصائغ^(١٠٣) ، أى ولا مثل ما بك فى يوم .

الثالث أنه منصوب على الاستثناء على جعل (ولا سيما) بمنزلة (إلا) فى الاستثناء ، فكما تقول : « قاموا إلا زيداً » تقول : ولا سيما زيداً^(١٠٤) .

مناقشة التخریجات الثلاثة

إذا أردنا المفاضلة بين الأوجه الثلاثة السابقة فنقول : الجر أرجحها وأكثرها ، والرفع قليل ، والنصب أقل منه ، أو أنه غير مقيس كما قال الرضى^(١٠٥) .

وإنما ضعف النحاة الرفع فيما سبق من جهتين :

أحدهما حذف صدر صلة غير (أى) الموصولة بلاطول^(١٠٦) والتزام حذفه دائماً فلا يحفظ من كلامهم : لا سيما هو زيد .

(١٠٢) (١٠٣) انظر : الجمع ١ / ٢٣٤ .

(١٠٤) انظر : الاستغناء ص ١٢٠ .

(١٠٥) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٤٩ .

(١٠٦) كما هو مذهب البصريين . انظر : الكتاب ٢ / ١٠٨ والتسهيل ص ٣٥ خلاف

للكوفيين فى إجازة الحذف مطلقاً ، طالت الصلة أم لا . انظر : شرح التصريح ١ / ١٤٤ .

الثانية إطلاق (ما) على آحاد من يعقل في غير الأجناس والأنواع ،
والغالب أنها - في أصل وضعها - لغير العاقل ، كما في قوله - تعالى - :
« ما عندكم ينفد »^(١٠٧) أى ما عندكم من متاع الدنيا .^(١٠٨)

وكذا النصب على التمييز ، لأنه على التشبيه بقولهم : « على التمرة مثلها
زبدًا » وليس مثله إلا من جهة أن (ما) مع النصب كافة عن طلب الإضافة
إلى ما بعدها فأشبهت (سى) مثلا في قولهم هذا من جهة منعها الإضافة
إلى ما بعدها^(١٠٩) . كما أنه غير مطرد فيما يقع بعد (لا سيما) والمعنى
عليه ركيك .

ترجيح الجر

وإنما رجح النحاة الجر ؛ لسلامته من الموانع ، إذ لم يرد عليه شيء أصلا
سوى الفصل بين المضاف والمضاف إليه ب (ما) الزائدة ، فهى كلا
فاصل^(١١٠) ، وهذا - بالطبع - أخف من حذف العائد مع عدم الطول
الذى هو نادر فى حالة الرفع ، وأخف من عدم الاطراد الذى هو فى حالة
النصب^(١١١) .

(١٠٧) سورة النحل من الآية ٩٦/ .

(١٠٨) انظر : التذيل ج ٣ ص ٦٧٥/ ٢ رسالة وشرح التصريح ١/ ١٣٤ .

(١٠٩) انظر : التوطئة ص ٣١١ .

(١١٠) أجاز البصريون الفصل بين للتضايين بأشياء أخرى غير الظرف والمجرور فى النثر
والشعر على حد سواء ، منها (ما) الزائدة لغرض تقوية الكلام وتوكيده ومن ذلك قول امرئ
القيس : -

قعدت له وصحبتى بين حامر وبين أكام بعدما متأمل

انظر : بحثنا المنشور فى مجلة الكلية ص ٥٨١ وما بعدها العدد الثالث عشر سنة ١٤١٣هـ

- ١٩٩٣م (قراءة ابن عامر « قتل أولادهم شركائهم » ومدى مطابقتها للقياس النحوى) .

(١١١) انظر : حاشية الدسوقي على المغنى ١/ ١٥٢ .

ما يلحق ب (لا سيما) لفظا وحكما

يلحق بها في اللفظ والحكم أمور ، منها :

(١) لا مثل ما ، حكاه ابن الأعرابي^(١١٢) وأبو الحسن النسائي^(١١٣) وكراع^(١١٤) .

(٢) لا سوا ما ، ذكره ابن مالك^(١١٥) .

والاسم الواقع بعدهما يكون مرفوعا أو مجرورا كما كان بعد (لا سيما) يقال : « قام القوم لا مثل ما زيد » أو « لا سوا ما زيد » - بالرفع والجر - هذا في المعرفة ، ويجوز في النكرة ماجاز في (لا سيما) من النصب .

(٣) لا تر ما ، ذكره النسائي وكراع ، ومثاله « قام القوم ولا تر ما

زيد » .

(٤) لو تر ما ذكره ابن الأعرابي والأحرر ومثاله « قام القوم ولو تر ما زيد »^(١١٦) والاسم بعدهما لا يكون إلا مرفوعا ؛ وعلة ذلك أن (تر) فعل فلا يمكن أن تكون (ما) فيه زائدة وينجر تاليها بالإضافة ؛ لأن الفعل لا يضاف فتعين أن تكون (ما) موصولة وهي مفعول (تر) و (زيد)

(١١٢) محمد بن زياد الأعرابي ، صاحب اللغة من كتبه (النوادر) توفي سنة ٢٣١هـ الفهرست للنديم ص ١٠٢ .

(١١٣) هكذا في (الهمع) ولم أقف له على ترجمة .

(١١٤) كراع الثعل وهو علي بن الحسن الهنائي عالم باللغة توفي بعد سنة ٣٠٩هـ الأعلام ح ٤ / ٢٧٢ .

(١١٥) انظر : التسهيل ص ١٠٧ وشرحه ٢ / ٣٢٠ . وأصله (سواء) بالمد والفتح ، فقصر وكسر وزيدت (ما) .

(١١٦) المعنى فيهما : لا تبصر الشخص الذي هو زيد فإنه في القيام أولى به منهم أو لو تبصر الذي هو زيد لرأيته أولى منهم بالقيام .

خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ، والفعل بعد (لا) إما مجزوم بها على أنها ناهية ، أو مرفوع على أنها نافية ، وقد حذفت ألفه على جهة الشذوذ كما حذفت في (لا أدر) و (لا أبال)^(١١٧) أو التركيب . وكذا الحال في (لو تر ما) الفعل مرفوع وحذفت ألفه لما ذكرنا وجواب (لو) فيه محذوف ، نظيره قولك : « لقد أجاد الناس ولو رأيت زيدياً » أى لو رأيت زيدياً لرأيت أجدود منهم . فالجملتان وإن اختلفتا مع (لا سيما) في الحد لا ينكر أن يؤديا معنى واحداً .^(١١٨)



(١١٧) قال سيويه : « وسألته (أى الخليل) عن قولهم : « لم أبُل » قال : هى من باليت ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف ، لأنه لا يلتقى ساكنان ، وإنما فعلوا ذلك فى الجزم ، لأنه موضع حذف . . . » (الكتاب ٤ / ٤٠٥) .

(١١٨) انظر : الارتشاف ٢ / ٣٣٠ والممع ١ / ٢٣٥ .

ثانيا : لَمَّا

معناها

لَمَّا هذه مرسلة الألف مشددة الميم غير منونة ترد في كلام العرب لثلاثة معان :

أحدها أن تكون تعليقا ، وذلك « إذا ابتدئ بها . أو كانت معطوفة بواو أو فاء وأجيبت بفعل بعدها يكون جوابا لها .

فمثال المبتدأ بها « لَمَّا جاء الإسلام سارع العقلاء بالدخول فيه » والمعنى حين جاء الإسلام سارع العقلاء بالدخول فيه . ومثال المعطوفة بالواو قوله - تعالى - : « ولَمَّا ورد ماء مدين ، ، ، ، »^(١١٩) والمعطوفة بالفاء قوله - تعالى - : « فلما بلغ معه السعى . . . »^(١٢٠) والمعنى فيهما حين ورد ماء مدين وحين بلغ معه السعى فهي حرف مضمّن معنى الظرف ، ومن ثمّ يسميها النحاة (لَمَّا) الحينية أو الظرفية ، وهي شرطية على الراجع^{(١٢١)(١٢٢)} .

(١١٩) سورة القصص من الآية / ٢٣ .

(١٢٠) سورة الصافات من الآية / ١٠٢ .

(١٢١) ولا يليها الا الماضي الخالص أو المضارع المنفي ب (لم) .

(١٢٢) اختلف النحاة في القول بحرفية (لما) هذه وإسميتها على النحو التالي :

- سيبويه يرى أنها حرف حيث قال ٤ / ٢٣٤ « وأما (لما) فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره ، وإنما تجي بمنزلة (لو) لما ذكرنا . فإنما هما لا ابتداء وجواب » وأن لم توح عبارته بكونها حرفا ، لكن تنظيرها ب(لو) يقطع بحرفيتها ، إذ(لو) حرف بلا خلاف . وقد تبعه ابن خروف فهي عندهما حرف يدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية ، وذلك ما يعبر عنه =

الثاني أن تكون للنفي والقلب ، فتكون جازمة كأختها (لم) وإن فارقتها في خمسة أمور^(١٢٣) ومثالها قوله - تعالى - : « بل لما يذوقوا عذاب »^(١٢٤)

= بعض النحويين بقولهم : حرف وجود لوجود وآخرون كابن مالك (شرح التسهيل ١٠٢/ ٤) والمالقي (رصف المباني ص٢٨٣) بقولهم : حرف وجوب لوجوب ، وكلا المعنيين قريب انظر : الارتشاف ٥٧٠/ ٢ والجنى الداني ص٥٩٤ والمغنى ٢٨٠/ ١ والممع ٢١٥/ ١ . ويرى ابن السراج والفارسي (الإيضاح بشرح عبد القاهر مج ٢/ ١٠٩٢) وكتاب الشعر ٧٠/ ١) وابن جنى كما في شرح التسهيل للمرادى ج ٤ / ع ٢ / ٤٠٣ وجماعة من النحويين أنها أسم أى ظرف بمعنى (حين) وقد جمع ابن مالك بين المنهيين فقال : « إذ اولى (لما) فعل ماض لفظا ومعنى فهى ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضى فيما مضى وجوباً لوجوب » التسهيل ص٢٤١ . والصحيح المذهب الأول لما يلي : -

- أنها ليس فيها شيء من علامات الاسم .
- أنها تقابل (لو) الشرطية في المعنى .
- أنها تشعر بالتعليل ، والظروف لا تشعر بالتعليل ، وبهذا استدل ابن عصفور على حرفتها .

- مجئ جملة الجواب بعدها منفية ب(ما) تارة وواقعة بعد (إذا) الفجائية أخرى ، وهما لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيحكم بحرفتيهما .

- مجئ جملة الجواب متراحية ، كما في قوله - تعالى - : ﴿ وتلك القرى أهلكتناهم لما ظلموا . . . ﴾ (الكهف / ٥٩) فبين الإهلاك والظلم فترة الإنذار .

- زيادة (أن) بعدها كما في قوله - تعالى - : ﴿ فلما أن جاء البشير ﴾ (يوسف / ٩٦) ولا تزداد (أن) بين المضاف والمضاف إليه ، فلا تكون (لما) اسماً .

- أنها لو كانت اسماً لما منع (لقتال لما مات زيد) ولكنه لم يسمع عن العرب فترجح الحرفية .

(١٢٣) وهى : - أن (لما) لاتقع بعد أداة الشرط بخلاف (لم) نحو قوله - تعالى - : ﴿ فإن لم تفعلوا . . . ﴾ (البقرة / ٢٤) ولا يقال : « إن لما تقم أقم » .

-منفى (لما) مستمى النفى إلى الحال كقول الشاعر :
فان كنت مأكولاً فكن خير آكل وإلا فأدركنى ولما أمزق =

أى لم يذوقوه^(١٢٥) وقول الأعشى :
فقمنا ولما يصح ديكننا إلى جونة عند حدّادها^(١٢٦)
أراد لم يصح .

الثالث أن تكون للاستثناء بمعنى (إلا) كما في قول الشماخ :
منه ولدت ولم يؤشب به نسبي لَمَّا كما عصب العلباء بالعود^(١٢٧)

= - منفي (لما) لا يكون إلا قريب من الحال ، ولا يشترط ذلك في منفي (لم) نحو « لم يكن زيد في العام الماضي مقيما » ويجوز « لَمَّا يكن » .
- منفي (لما) متوقع ثبوته بخلاف منفي (لم) كقوله - تعالى - : ﴿ ولما يدخل الإيمان في قلوبكم ﴾ (الحجرات / ١٤) .

- منفي (لما) يجوز حذفه إن دل عليه دليل بخلاف منفي (لم) نحو قوله - تعالى - :
﴿ وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾ (هود / ١١١) ومنه قول الشاعر :
فجئت قبورهم بدا ولَمَّا فناديت القبور فلم تجنيه
وأما قول الشاعر :

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم فضرورة
انظر : ما يشترك بين الإسمية والفعلية د / عبد الحميد الوكيل ص ١٣٧ ، ١٣٨ .
(١٢٤) سورة ص من الآية / ٨ .

(١٢٥) في الماضي ، فهي تصرف معناه إلى المضى ك (لم) .
(١٢٦) البيت من بحر المتقارب وهو بديوان الأعشى (ميمون بن قيس) ص ٥٥ ط دار صادر
واللسان (جون) والحداد الخمار ، سمي بذلك لمنعه عن الخمر إلا بثمنها والعرب تسمى كل
مانع حدادا ، وتسمى البواب حدادا ، لمنعه الناس من الدخول فالمراد به إذا صاحبها .
(١٢٧) البيت من بحر البسيط وهو بديوانه ص ١٢٠ تح وشرح / صلاح الدين الهادي ط
دار المعارف بمصر ، وفيه :

منه نجلت ولم يؤشب به حسبى لي كما
وانظر : الأزهية للهروي ص ١٩٨ وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ١٩٥ . قوله :
لم يؤشب : لم يخلط . العلباء - هنا - عصب عنق البعير . قال : يريد عصب العود
بالعلباء .

أراد إلّا كما عصب ، ومثله ما سمع عن العرب (أنشدك الله لما رحمتني)
أى استحلفك بالله إلّا رحمتني . قال أبو حيان : « وقالت العرب : نشدتك
الله لما فعلت ، وعمرك الله لما فعلت ، وقعدتك الله لما فعلت (ولما مع هذه
بمعنى إلّا) وقد يحذف (نشدتك) و (سألتك) وما أشبهه فيقال : بالله
لما صنعت كذا ، أى نشدتك الله إلّا صنعت »^(١٢٨) ومن ذلك قول
الراجز :

قالت له بالله ياذا البردين لما غشت نفساً أو نفسين^(١٢٩)

وأصل الكلام فى هذه الأمثلة المسموعة ما أطلب منك إلّا فعلك ، وطلب
الفعل من المخاطب - هنا - جار على سبيل الاستعطف والاستشفاع بالله
إليه^(١٣٠) كما قال ابن هرمة :

بالله ربك إن دخلت فقل لها هذا ابن هرمة واقفاً بالبواب^(١٣١)

هذه هى المعانى التى ترد لها (لَمَّا) المشددة فى الكلام والاستعمال ،
وقد أشار إليها الكسائى بقوله : « لما تكون جحداً فى مكان ، وتكون انتظاراً
لشئ متوقع فى مكان ، وتكون بمعنى (إلّا) فى مكان . تقول : بالله لما
قمت عنا بمعنى إلّا قمت عنا » .^(١٣٢)

* * *

-
- (١٢٨) الارتشاف ٣٣٢/ ٢ وانظر : الهمع ١ / ٢٣٦ .
(١٢٩) لم أقف على قائل هذا الرجز انظره فى : الهمع ١ / ٢٣٦ والدرر ١ / ٢٠٠ والغنى -
هنا - كناية عن الجماع كما قال الشيبانى .
(١٣٠) انظر : المحاجة بالمسائل النحوية للزمخشرى ص ١٢٦ .
(١٣١) البيت من بحر الكامل . انظر : شعره ص ٧٠ تح / محمد نفاع وحسين عطوان
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
(١٣٢) انظر : التهذيب ١٥ / ٣٤٥ والتاج ٩ / ٦٤ .

(لَمَّا) الاستثنائية وآراء العلماء فيها

(لَمَّا) هذه قد تماثل (إلا) في الدلالة على الاستثناء فتكون بمعناها إلا أنها لا تدخل إلا على الجملة الفعلية التي فعلها ماض لفظا لامعنى (١٣٣) .

أى بأن يكون الفعل بعدها ماضيا في لفظه مستقبلا في معناه ، حكى سيبويه^(١٣٤) « نشدتك الله لَمَّا فعلت » أى ما أسألك إلا فعلك على تقدير إلا أن تفعل كذا ، ليكون الفعل الماضى بعدها مستقبلا الزمن ؛ تطبيقا لَمَّا تقرر من أن التالى لها لا بد أن يكون ماضيا في لفظه مستقبلا في معناه . وهذا ممّا يوحي اختصاصها بالفعل المؤول بالمصدر^(١٣٥) ، وحقيقته أنه توقيت تقديره : إلا وقت أن تفعل ، فيقام ما هو في حكم المصدر وتأويلة مقام الوقت ك (مقدم-الحاج) و (خفوق النجم)^(١٣٦) ومن ذلك - أيضا - ما جاء في وصية سيدنا عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - « أنشدك الله لما ترحمت جماعة المسلمين »^(١٣٧) ، وقوله - أيضا - : « عزمت عليك لَمَّا ضربت كاتبك سوطا »^(١٣٨) ، وقول ابن عباس - رضى الله

(١٣٣) لقصد المبالغة في الطلب حتى كأن المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم أنت تخبر عنه فهو مثل قوله - تعالى - : ﴿ وسيق الذين . . . ﴾ (الزمر / ٧١ ، ٧٣) ﴿ ونادى أصحاب النار . . . ﴾ (الأعراف / ٥٠) انظر : شرح الكافية للرضى ٢٥١/ ١ .

(١٣٤) انظر : معاني الحروف للرماني ص ١٣٣ وتفسير الرازى ج ٢٦ / ٦٤ .

(١٣٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٦٣ ، ٦٤ .

(١٣٦) انظر : المحاجاة بالمسائل النحوية ص ١٢٦ .

(١٣٧) انظر : البيان والتبيين للجاحظ ٢ / ٤٧ ، ٤٨ .

(١٣٨) من رسالة له لأبى موسى الأشعري في تعريف كتابه لما لحن وكتب (من أبو موسى) ومعنى عزمت عليك أوجبت عليك وهو من قسم الملوك . انظر : شرح الكافية للرضى

عنهما - : « بالإيواء والنصر لما جلستم » أى ما أطلب منكم إلا الجلوس^(١٣٩) ، ومنه قول الشاعر :
أنشدك الله الذى أنت له لما منحت العفو فضلا والرضا^(١٤٠)

وقد تدخل على الجملة الإسمية نحو قوله - تعالى - : « وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا »^(١٤١) « وإن كل لما جميع لدينا محضرون »^(١٤٢) « كل نفس لما عليها حافظ »^(١٤٣) فى قراءة من شدد الميم فيها وعدّ (إن) التى فى صدر الجملة نافية بمعنى (ما)^(١٤٤) ، ف(لما) فى الآيات الثلاث بمعنى (إلا) .

وبالنظر فيما سبق من أمثلة يتضح لنا أن (لما) التى بمعنى (إلا) تدخل على الماضى بشرط أن يتقدمه قسم السؤال ، إذ المعنى فيها : ذكرتك الله بأن أقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن ، أو تكون . (نشدت) بمعنى (طلبت) ، أى طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لأقسم به - تعالى - عليك . كما يتضح له - أيضا - تقدم النفى فى الصدر ، سواء أكان ملفوظا به كما فى الآيات القرآنية أم مقدرًا كما فى الأمثلة والبيت ؟ قال الهروى : « و (لما) بمعنى (إلا) لاتستعمل إلا فى هذين الموضعين أعنى فى القسم وبعد حرف الجحد »^(١٤٥) ، وقال الرضى : « و (لما) فى

(١٣٩) انظر : جواهر الأدب ص ٥٢١ .

(١٤٠) من بحر الرجز ، لم أقف على قائله .

(١٤١) من سورة الزخرف من الآية / ٣٥ .

(١٤٢) من سورة يس الآية / ٣٢ .

(١٤٣) من سورة الطارق الآية / ٤ .

(١٤٤) القراءة بالتشديد ثابتة عن ابن عامر وعاصم وحمزة ، وقراءة التخفيف ثابتة عن

(الباقرى) ، الأوهى بتحقيقه من هذا الباب انظر : النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ٢ / ٢٩١

الاستثناء لا تجيء إلا بعد النفي ظاهراً أو مقدرًا» (١٤٦) .

وإنما اشترط ذلك لنقض معنى النفي الذى تضمنه القسم ؛ لأنك إذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد طيقت عليه الأمر فى فعل مطلوبك فكأنك قلت : ما أطلب منك إلا فعلك» (١٤٧) .

فـ (لما) فيها حرف استثناء بمعنى (إلا) وهو ملغى لاعمل له ، والاستثناء مفرغ ، لوجود حرف النفي قبل الفعل لفظاً أو تقديراً ، ولحذف المستثنى منه فيها . قال الرضى : « ولا تجيء إلا مع المفرغ » (١٤٨) فما بعدها إذا يعرب على حسب العوامل التى قبلها فتصبح الأداة فى التركيب كعدمها .

وقد أثبت لها هذا المعنى فيما ورد من هذه التراكيب المذكورة وأمثالها إمام النحاة « سيبويه » وأستاذه الخليل . قال سيبويه :

« وسألت الخليل عن قولهم أقسمت عليك إلا فعلك ، ولما فعلت . لم جاز هذا فى هذا الموضع ، وإنما أقسمت - ها هنا - كقولك : والله ؟ فقال : وجه الكلام لتفعلن ها هنا ، ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بـ (نشدتك الله) إذا كان فيه معنى الطلب » (١٤٩) .

ففى هذا النص إشارة من سيبويه إلى أنهم استعملوا (لما) حيث يستعملون (إلا) فى إفادة الاستثناء ، وفى هذا الموضع خاصة (١٥٠) وجمع

(١٤٦) شرح الكافية ١ / ٢٥١ .

(١٤٧) انظر : المرجع السابق ١ / ٢٥١ .

(١٤٨) المرجع السابق ١ / ٢٥١ .

(١٤٩) الكتاب ٣ / ١٠٥ .

(١٥٠) انظر : المسائل البغداديات للفارسي ص ٣٨٢ .

من البصريين^(١٥١) والفراء^(١٥٢) من الكوفيين قال : « والوجه الآخر من التثقيب أن يجعلوا (لَمَّا) بمنزلة (إِلَّا) مع (إِنْ) خاصة ، فتكون في مذهبها بمنزلة (إِنَّمَا) إذا وضعت في معنى (إِلَّا) » .

وعلى هذا جمع من النحاة كأبي جعفر النحاس^(١٥٣) وأبي على الفارسي^(١٥٤) والزجاج^(١٥٥) والزجاجي^(١٥٦) والرماني^(١٥٧) والمالقي^(١٥٨) وابن مالك^(١٥٩) وأبي حيان^(١٦٠) والمرادي^(١٦١) وابن هشام^(١٦٢) وغيرهم .

وعليه تحمل الآيات التي سبق ذكرها^(١٦٣) قال الفارسي : « والآي الثلاث . . . يجوز أن تتأول على هذا التأويل الذي قيل من أن معنى (لَمَّا) كـ (إِلَّا) على أن تكون (إِنْ) فيها هي النافية ، لا يمنع ذلك في شيء منها »^(١٦٤) .

-
- (١٥١) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٨٢ .
(١٥٢) انظر : معاني القرآن ٢ / ٣٧٧ .
(١٥٣) انظر : إعراب القرآن ٢ / ١١٦ ، ٣ / ٦٧٣ .
(١٥٤) انظر : المسائل البغداديات ص ٣٨٢ .
(١٥٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٨١ .
(١٥٦) انظر : حروف المعاني ص ١١ .
(١٥٧) انظر : معاني الحروف ص ١٣٣ .
(١٥٨) انظر : رصف المباني ص ٢٨٢ .
(١٥٩) انظر : شرح التسهيل ٤ / ٦٣ .
(١٦٠) انظر : الارتشاف ٢ / ٣٣٢ .
(١٦١) انظر : الجنى الداني ص ٥٩٣ . (١٦٢) انظر : المغنى ١ / ٢٨١ .
(١٦٣) وهو قوله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ و ﴿ إِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدُنَّا مُحْضَرُونَ ﴾ ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ .
(١٦٤) المسائل البغداديات ص ٣٨٢ ، ٣٨٣ .

وقد أنكر ذلك الكسائي^(١٦٥) والمبرد^(١٦٦) من النحاة . قال الفراء :
« وكان الكسائي ينفي هذا القول ، ويقول : لا أعرف جهة التشديد في
القراءة »^(١٦٧) وقال النحاس : « حكى عن محمد بن يزيد (أى المبرد) أن
هذا لا يجوز ولا يقال : « إن زيدا إلا أضربنه » ولا « لَمَّا أضربنه » .^(١٦٨)

وكذا الجوهري من اللغويين ، قال : « وقول من قال : (لما) بمعنى
(إلا) فليس يعرف في اللغة »^(١٦٩) . وما ورد من قراءة التشديد قالوا فيه :
إن (لما) جازمة ، والفعل بعدها محذوف للعلم به ، والتقدير « يكن » فليست
(لما) فيه أداة استثناء بمعنى (إلا)^(١٧٠) .

* * *

(١٦٥) نُسب في التذييل ج ٣ مح ٢/ ٦٨٥ رسالة للكسائي اثبات مجي (لما) بمعنى (إلا) قال :
« ومن حكى أن (لما) بمعنى (إلا) الخليل وسيبويه والكسائي » وانظر : الجنى الدانى ص ٥٩٤
والتهذيب ١٥ / ٣٤٥ .

(١٦٦) انظر : التذييل ج ٣ مح ٢/ ٦٨٦ ، ج ٦ مح ٢/ ٩٥٨ رسالة .

(١٦٧) معاني القرآن ٢/ ٣٧٧ وانظر ٣/ ٢٥٤ .

(١٦٨) إعراب القرآن ٢/ ١١٥ .

(١٦٩) الصحاح مح ٥/ ٢٠٣٣ وانظر : الهمع ١/ ٢٣٦ .

(١٧٠) انظر : رصف المباني للمالقي ص ٢٨٢ .

تعقيب ورأى

أقول : إن (لَمَّا) تفيد الاستثناء كـ (إلا) وإن اقتصر في إفادة هذا المعنى لها على ما سمع من كلام العرب ؛ إذ هي قليلة الدور في كلامهم فينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه^(١٧١) .

فاستعملها بهذا المعنى إذا مبني على السَّماع فقط ، فلا يقاس على ما سمع وحكى من كلام العرب ؛ لقلة الاستعمال ، ولا يلتفت إلى ما زعم أبو القاسم الزجاجي^(١٧٢) من فتح باب القياس ، حيث أجاز أن تقول : لم يأتني من القوم لما أخوك ، ولم أر من القوم لما زيدًا ، تريد إلا أخوك وإلا زيدًا قال أبو حيان : « وينبغي أن يتوقف في إجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب »^(١٧٣) .

ومما يثبت أنها بمعنى (إلا) فيما ورد من تراكيب مسموعة وآيات قرآنية مايلي :

- أن ورود (لَمَّا) بمعنى (إلا) لغة في هذيل^(١٧٤) . قال الفراء : « ونرى أنها لغة في هذيل يجعلون (إلا) مع (إن) المخففة (لما) ولا يجاوزون ذلك »^(١٧٥) .

(١٧١) انظر : الارتشاف ٢ / ٣٣٢ والجنى الداني ص ٥٩٤ والجمع ١ / ٢٣٦ .

(١٧٢) انظر : الارتشاف ٢ / ٣٣٢ .

(١٧٣) التذييل ج ٣ ص ٦٨٦ / ٢ رسالة وانظر : الارتشاف ٢ / ٣٣٢ . والجمع ١ / ٢٣٦ .

(١٧٤) انظر : التهذيب ١٥ / ٣٤٥ والتاج ٩ / ٦٤ .

(١٧٥) معاني القرآن ٣ / ٢٥٤ .

- أن عبد الله بن مسعود قرأ قوله - تعالى - : « وما منا إلا له مقام معلوم »^(١٧٦) وقوله - تعالى - : « إن كل إلا كذب الرسل »^(١٧٧) هكذا . « وإن كلنا لَمَّا له مقام معلوم » و « إن كلهم لما كذب الرسل »^(١٧٨) والمعنى في القراءتين واحد ، فهذا نصُّ على أن (لَمَّا) بمعنى (إلا)^(١٧٩) .

- أن هذا المعنى حكاه اللغويون كالأزهري والثعالبي وابن منظور وغيرهم لها ومثلوا بـ « فلم أر من القوم لما زيدا » بمعنى إلا زيدا ، وإن كان الأفضل - في نظري - الاقتصار على ما سمع من كلام العرب ، وما ورد من الآيات ، فلا مجال للقياس كما أشار إلى ذلك قريبا أبو حيان .
- اتفاق معظم النحاة وأصحاب اللغة على ذلك .

قال الزجاج : « وحكى سيويه وجميع البصريين أن (لما) تستعمل بمعنى (إلا) »^(١٨٠) وقد نقل الأزهري وغيره من الأئمة أنه صحيح^(١٨١) .
- أنه روى عن العرب قولهم : « نشدتك بالله إلا فعلت » فصّرح بـ (إلا) مكان (لما) ، لذا تكون (لما) المشددة بمعنى (إلا) .
وهي أدلة ترجح - في نظري - إفادة (لما) المشددة الميم للاستثناء كتنظيرتها (إلا) التي هي أم الباب ، ولا عبرة بما سجله المانعون من القول بأنها حرف جازم كتنظيرتها (لم) ، لعدم اطراد هذا المعنى لها في كل ما سبق .

(١٧٦) سورة الصافات الآية ١٦٤ .

(١٧٧) سورة ص من الآية ١٤ .

(١٧٨) انظر : مختصر ابن خالويه ص ١٢٨ .

(١٧٩) انظر : رصف المباني ص ٢٨٣ .

(١٨٠) معاني القرآن وإعرابه ٨٢/٣ .

(١٨١) انظر : لتاج ٦٤/٩ .

قال الملقى : « وهذا التقدير يصحح في بعض المواضع وقد لا يصح فيه » (١٨٢) (١٨٣) .

وأن ما زعم الكسائي من أنه لا يعرف جهة الثقيل في (لما) فهذا أمر لا يلتفت إليه - أيضا - ، إذ إنها قد جاءت - أى لما - مشددة وتحمل معنى (إلا) في كلام العرب بنقل الثقة ؛ وبها قرئ في السبع وغيرها كما سبق أن ذكرنا قال أبو حيان^(١٨٤) : « ولما المشددة بمعنى «إلا» ثابت في لسان العرب بنقل الثقة فلا يلتفت إلى زعم الكسائي أنه لا يعرف ذلك »

وأن ما رده الجوهري من إنكار كون (لما) بمعنى (إلا) غير جيد^(١٨٥) فليثبت إذا إفادتها للاستثناء ك(إلا) وتعد من أدوات الحرفية ،

(١٨٢) رصف المباني ص ٢٨٢ .

(١٨٣) بيان ذلك :

في الآية (إن كل نفس لما عليها حافظ) الطارق / ٤ الأظهر أن تكون (لما) بمعنى (إلا) ويكون المراد الآدميين وغيرهم ، والحافظ هو الله - عز وجل - ويصح تقدير الفعل بعدها على أنها جازمة ، وتقديره (تكن) و (حافظ) اسمها و(عليها) خبرها ، ويكون الحافظ الملكين فيكون ذلك للآدميين خاصة . وفي الآية (وإن كلا لما ليوفيهم) هود / ١١١ لا يصح تقدير (إلا) في موضع (لما) حتى يقدر بعد (إن) فعل ينتصب (كلاً) به . التقدير وإن يرى كلا أو شبه ذلك . ويصح أن تكون لما . من الباب قبل هذا أى جازمة وتكون (إن) مخففة من الثقيلة (وكلا) اسمها ، ويكون الفعل بعد (لما) محذوفاً تقديره : وإن كلا لما ينقصون أعمالهم . وفي الآية (وإن كل لما جميع) يس / ٣٢ فلا يصح تقدير (يكون) ليقائنها بلا خبر ويختل السياق ، وإنما يصح تقدير (لما) بمعنى (إلا) على أن تكون (إن) نافية و(جميع) خبر (كل) و (محضرون) خبر بعد خبر ، ويكون المعنى وما كل إلا محضرون جميعاً لدينا ، ويصح أن تكون (إن) مخففة من الثقيلة و (كل) مبتدأ ، و(لما) على الباب قبل هذا (أى جازمة) ويقدر بعدها فعل تقديره (يترك) أو (يهمل) ، ويكون (جميع) خبر ابتداء مضمرة ، أو مبتدأ خبره (محضرون) ، وجاز الابتداء به ، لأنه في معنى العام . انظر : رصف المباني للمالقي

ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(١٨٤) البحر المحيط ٧ / ٣٣٤ .

(١٨٥) انظر : القاموس المحيط ٤ / ١٧٩ (فصل اللام باب الميم) .

وهي مثلها في البساطة على الراجح (١٨٦) .

* * *

(١٨٦) يرى الفراء أن (لما) الاستثنائية مركبة كإلا . قال : « لما إذا وضعت في معنى (إلا) كأنها (لم) ضمت إليها (ما) فصارا جميعا استثناء وخرجتا من حد الجحد . ونرى أن قول العرب (إلا) إنما جمعوا بين (إن) التي تكون جحدا وضموا إليها (لا) فصارا جميعا حرفا واحدا وخرجتا عن حد الجحد إذ جمعنا فصارا حرفا واحدا » معانى القرآن ٢ / ٣٧٧ وانظر : التهذيب ١٥ / ٣٤٥ . وقد تبعه الفخر الرازي انظر : تفسيره ج ٢٦ / ٦٤ .

ثالثاً : بله

معناها

تقال هذه الكلمة بفتح الهاء - على الأكثر^(١٨٧) ك (كَيْفَ) وزنا ، وبكسرها على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وهما اللام والهاء .

قال السيوطي : « وفي هائها لغتان الفتح بناء والكسر على أصل التقاء الساكنين إلا على المصدرية فالفتح إعراب »^(١٨٨) . ويغلب عليها في الاستعمال أحد ثلاثة معان^(١٨٩) :

(١٨٧) إتباعاً لفتحة الباء ، ولم يعتد باللام حاجزاً ، لسكونها كما قالوا : « منذ » فأتبعوا الذال ضمة الميم ولم يعتدوا بالنون حاجزاً . ومثله :
ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد لم يَلِدْه أبوان
ففتح الدال إتباعاً لفتح الياء عند سكن اللام . انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٨ .
(١٨٨) الهمع ١ / ٢٣٦ .

(١٨٩) اقتصر بعض النحاة كالرضي (شرح الكافية ٢ / ٧٠) وابن يعيش (شرح المفصل ٤ / ٤٨) في تناولهم لهذا اللفظ على المعنيين الأولين والأصل فيهما هو كون (بله) مصدرًا ، وهو ما اختاره السهيلي حيث قال : « وهو عندي من لفظ البله أو التباله ، وهو من الغفلة ، لأن من غفل عن الشيء تركه ولم يسأل عنه » الروض الأنف شرح سيرة ابن هشام ٣ / ٣٠١ . ثم انتقل إلى طائفة أسماء الأفعال فاستعمل اسماً للفعل (دع) أو (ترك) وتفسيرهم لمعنى (بله) بهذين المعنيين راجع إلى معنى واحد في الحقيقة ، فإن (دع) تعنى (ترك) . بينما يرى بعض المحدثين ، وهو الدكتور / سليم النعيمي عضو المجمع العلمي العراقي أنها لا تخرج عن المصدر وتعامل معاملة (رويد) و (تيد) انظر : مجلة المجمع العلمي العراقي . العدد السادس عشر ج ٦ / ٧٢١ بغداد سنة ١٩٦٨ .

الأول : « دع » أو « اترك » فتكون اسم فعل كما في قول جرير :
وهل كنت يابن القين في الدهر مالكا
لغير بعير بله مهرية نجبا^(١٩٠)

وقول ابن هرمة :

تمشى القطوف إذا غنى الحداة بها مشى الجواد فبله الجلة النجبا^(١٩١)
ومنهم قولهم : « هذا ما أظهره لك بله ما أضمره » ، أى دع ما أضمره
فهو خير^(١٩٢) وفي المثل^(١٩٣) « تحرقك النار أن تراها بله أن تصلاها » ، أى
تحرقك النار من بعيد فدع أن تدخلها^(١٩٤) .

الثانى : « الترك » - بفتح وسكون الراء - فتكون مصدرا لم ينطق له
بفعل كما في العمومة والخؤولة^(١٩٥) .

الثالث : « كيف » فتكون اسم استفهام مقصوده الاستبعاد ، وهذا
المعنى زاده الكوفيون وبعض البصريين^(١٩٦) ، وحكاها الفارسي عن

(١٩٠) البيت من بحر الطويل وليس بديوان جرير . انظره في : الهمع ٢٣٦/ ١ والدرر
٢٠٠/ ١ والخزانة ٢٣١/ ٦ عرضا .

(١٩١) البيت من بحر البسيط ، وهو بديوانه ص ٥٧ تح محمد جيار المعيد ط الآداب بالنجف
سنة ١٣٨٩ هـ ونسبه ابن فارس في الصحاح ص ٢١٠ لأبي زيد الطائي والصواب أنه
لابن هرمة وانظره في : شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/ ٤ واللسان (بله) والتاج ٣٨٠/ ٩
وفيها (النجبية) بدل (الجلة) .

(١٩٢) (١٩٤) انظر : اللسان (بله) والتاج ٣٨٠/ ٩ .

(١٩٣) لم أقف على هذا المثل فيما رجعت إليه من كتب الأمثال .

(١٩٥) انظر : الاستغناء للقرافي ص ١١٣ .

(١٩٦) انظر : الفوائد المحصورة في شرح المقصورة لابن هشام اللخمي ص ٣٥٢ وشروح
سقط الزند لأبي العلاء المعرى مح ١٢٧١/ ٣ .

الأخفش (١٩٧).

وإذا فسرت بهذه المعاني الثلاثة فما بعدها يكون منصوبا على الأول ،
ومجرورا على الثاني ، ومرفوعا على الثالث (١٩٨) .

وقد روى بالأوجه الثلاثة قول كعب بن مالك الخزرجي يصف
السيوف :

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق (١٩٩)

وقد ترد لمعان آخر منها : -

-أنها بمعنى (أجل) - قاله الليث (٢٠٠) - كما في قول الشاعر :
بله أنى لم أحن عهدا ولم اقترف ذنبا فتجزيني النقم (٢٠١)

-أنها بمعنى (على) فتكون حرف جر ، وهذا ما حكاه المرادى عن
الأخفش (٢٠٢) قال الفراء : « من خفض بها جعلها بمنزلة (على) وما أشبهها

(١٩٧) انظر : شرح الكافية للرضي ٧٠/ ٢ .

(١٩٨) قال أبو حيان : « وحكى الفارسي في حليياته » عن قطرب ، وفي غيرها عن الحسن
أنهما أجازا رفع ما بعدها على أن تكون بمعنى (كيف) فتقول : « بله زيد » ، وهذا غير
محموظ في كلامهم ، ولا سبيل إلى إجازته بالقياس « التذييل ج ٦ مح ١ / ١٨٢ رسالة .
(١٩٩) البيت من بحر الكامل ، وهو من قصيدة له قالها في وقعة الخندق . انظر : ديوانه
ص ٢٤٥ دراسة وتحقيق / سامي مكي العاني . مكتبة النهضة بغداد ط الأولى سنة ١٣٨٦ هـ
وفيه (فترى الجماجم) والتهذيب ٦ / ٣١٣ والتاج ٩ / ٣٨٠ وشرح المفصل لابن يعيش
٤ / ٤٨ وشرح التصريح ٢ / ١٩٩ والهمع ١ / ٢٣٦ والدرر ١ / ٢٠٠ .

(٢٠٠) انظر : التهذيب ٦ / ٣١٣ واللسان (بله) .

(٢٠١) من بحر الرمل ، لم أقف على قائله وانظره في : التهذيب ٦ / ٣١٣ واللسان (بله)
والتاج ٩ / ٣٨٠ .

(٢٠٢) انظر : الجنى الداني ص ٤٢٦ .

من حروف الخفض» (٢٠٣) وقيل (٢٠٤) : إنها بمعنى (غير ، سوى ، لا سيما) فتكون من ألفاظ الاستثناء ، وهذا هو المعنى المتبادر إلى الذهن من المعاني السالفة الذكر ، ولا سيما إذا تقدمتها (من) الجارة كما في بعض روايات الحديث (من بله ما أطلعتم عليه) (٢٠٥) قال ابن حجر العسقلاني : « وأما إذا تقدمت (من) عليها فقد قيل : هي بمعنى (كيف) ، ويقال : بمعنى (أجل) ، ويقال بمعنى (غير) ، أو (سوى) ، وقيل بمعنى (فضل) » ثم قال « قلت : وأصح التوجيهات لخصوص سياق حديث الباب حيث وقع فيه (ولا خطر على قلب بشر ذخرًا من بله ما أطلعتم) أنها بمعنى (غير) وذلك بين لمن تأمله » (٢٠٦) .

وقال الرضى : « وإذا كان بمعنى (كيف) جاز أن يدخله (مِنْ) حكى أبو زيد أن فلانا لا يطيق أن يحمل الفهر (٢٠٧) فمن بله أن يأتي بالصخرة . كيف ومن أين (٢٠٨) ؟ » وقد روى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدرًا نحو (بهل زيد) ؛ لأن القلب تغير وتصرف ، وأسماء الأفعال مبنية بمنزلة الحروف فلا يليق بها ذلك » (٢٠٩) .

(٢٠٣) انظر : التهذيب ٦ / ٣١٣ والسان (بله) .

(٢٠٤) انظر : التاج ٩ / ٣٨٠ .

(٢٠٥) الحديث في صحيح البخارى ٦ / ١٤٥ تفسير سورة السجدة وهو مروى عن أبى هريرة عن النبى ﷺ - ونصه « يقول الله تعالى - : « أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرًا من بله ما أطلعتم عليه » .

(٢٠٦) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ٨ / ٥١٦ ، ٥١٧ .

(٢٠٧) الفهر : الحجر قدر ما يدق به الجوزاء أو يملأ الكف . انظر : لقاموس ٢ / ١١٦ (فصل الفاء باب الراء) .

(٢٠٨) شرح الكافية ٢ / ٧٠ .

(٢٠٩) انظر : المتقصد فى شرح الإيضاح مع ١ / ٥٧٣ .

إعرابها وإعراب الاسم الواقع بعدها

يتوقف إعراب (بله) وما بعدها على معرفة نوعها ومعناها ، فهي إذا كانت اسم فعل أمر بمعنى (دع) أو (اترك) فلا موضع لها من الإعراب على الراجح^(٢١٠) وما بعدها يكون منصوبا بها على أنه مفعول به .

وإذا كانت مصدرًا بمعنى (الترك) تكون مفعولا مطلقا منصوبا بفعل محذوف وجوبًا يقدر من معناه ؛ لأنه لافعل له من لفظه كما ذكرنا ، وما بعدها يكون مجرورًا على أنه مضاف إليه ، وقد اختلف النحاه في هذه الإضافة على النحو التالي :

- قيل : إنها من إضافة المصدر إلى مفعوله ، كما في قوله - تعالى - ﴿ فضرب الرقاب ﴾^(٢١١) ، وهذا ما ذهب إليه سيوبه^(٢١٢) والفراسي^(٢١٣) ، وهو الظاهر^(٢١٤) .

وقيل : إنها من إضافة المصدر لفاعله ، وهذا ما حكاه المرادى عن الفراسي^(٢١٥) . وقد ينصب ما بعدها إذا جعلت مصدرًا بمعنى (الترك) ، تقول : « بلها زيدًا) بنصب (يلها) وتثوينه على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبًا كما تقدم ، وما بعدها مفعول هذا المصدر أو مفعول الفعل المحذوف النائب عنه المصدر^(٢١٦) ، قال الأشموني : « ويجوز فيهما (أى فى

(٢١٠) وقيل : موضعها نصب بالفاعل المنوب عنه كما فى المصادر ، وقيل موضعها رفع بالابتداء وفاعلها سد مسد الخبر . انظر : شرح اللوحة البدرية لأبى حيان ٢ / ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٢١١) سورة محمد - عليه السلام - من الآية / ٤ .

(٢١٢) حيث قال : « . . . و « بله » - ههنا - بمنزله المصدر كما تقول : ضَرَبَ زيد « الكتاب ٤ / ٢٣٢ .

(٢١٣) انظر : الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد) ١ / ٥٧٣ .

(٢١٤) انظر : شرح التسهيل للمرادى ج ٤ مح ٢ / ١٨٢ رسالة .

(٢١٥) انظر : الجنى الدانى ص ٤٢٤ .

(٢١٦) هذا إذا جعل المصدر بدلًا من فعله فالاسم بعده منصوب به ، وإن جعل المصدر مؤكدًا لفعله فالاسم منصوب بالفعل المحذوف . انظر : الخصائص ١ / ٢٨٨ .

« رويد » و « بله ») حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما وهو الأصل في المصدر المضاف نحو « رويدًا زيدًا » و « بلها زيدًا » ، ومنع المبرد^(٢١٧) النصب بـ « رويد » ؛ لكونه مصغراً^(٢١٨) .

وإذا كانت اسم استفهام بمعنى (كيف) فتعرب خبراً مقدماً مبنياً على الفتح في محل رفع وما بعدها مبتدأ مؤخر ، وقد تقدمت (بله) عليه على سبيل الوجوب ؛ لأنها استفهام وحقه الصدارة .

وقد يوجّه الرفع على أن (بله) اسم فعل ماض ، معناه (كفى) وما بعده فاعل له^(٢١٩)

وهذه الاحتمالات الثلاثة المذكورة جارية في قول كعب السابق^(٢٢٠) ، لكون حركة الإعراب ظاهرة على الاسم الواقع بعدها . وكذا في الحديث الشريف (بله ما أطلعتم عليه) وقول أبي زيد الطائي :
حمل أثقال أهل الود آونة أعطيهم الجهد منى بله ما أسع^(٢٢١)
لاحتمال أن تكون (ما) فيها منصوب المحل أو مجروره أو مرفوعه على التقديرات الثلاثة المتقدمة لمعنى (بله) .

(٢١٧) أى فإن ورد ما بعدها منصوباً فهى اسم فعل ، وليست بمصدر . انظر : المقتضب . ٢٠٨/ ٣ .

(٢١٨) شرحه على الألفية مع حاشية الصبان ٢٠٤/ ٣ .

(٢١٩) انظر : التذيل ج ٦ مح ١٨٤/ ١ . رسالة .

(٢٢٠) وهو .

تنزاجماجم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق

(٢٢١) البيت من بحر البسيط انظره فى : التهذيب ٣١٤/ ٦ والجمهرة لابن دريد ١/ ٣٣٠

واللسان (بله) والتاج ٣٨٠/ ٩ .

آراء العلماء في الاستثناء بها

الكوفيون والبغداديون وغيرهم^(٢٢٢) يرون أن هذا اللفظ مفيد للاستثناء ؛ ولذا عدّوه من أدواته فإذا قلت : قام القوم بله زيدًا ، فكأنك قلت : إلّا زيدًا . قال القرافي : « وزاد بعضهم في أدوات الاستثناء بله »^(٢٢٣) وقد دفعهم إلى القول بذلك تفسيرها في الحديث السابق ب (غير) وهي ترد للاستثناء فتحمل عليها ، أو لدالاتها على أن مابعدا زائدًا في الوصف على ما قبلها كما في (لا سيما) قال المرادي : « رأوا ما بعدها خارجا مما قبلها في الوصف فجعلوه استثناء » .^(٢٢٤) فمعنى قولك : « أكرمت العبيد بله الأحرار » أن أكرامك الأحرار يزيد على إكرام العبيد .

وعلى رأيهم يكون المستثنى ب (بله) مجرورًا على الإضافة أو منصوبًا على المفعولية ، كما هو الحال في المستثنى ب (خلا) و (عدا)^(٢٢٥) . قال الفارسي : « بله كلمة استثنائية يخفض بها وينصب ، فمن خفض بها جعلها مصدرًا كقولك : « فضرب الرقاب » ، ومن نصب ما بعدها جعلها فعلاً »^(٢٢٦) يريد أنها لم تخرج عن بابها وإن دخلها معنى

(٢٢٢) كالأنخفش والدينوري . انظر : مفتاح العلوم للسكاكي ص ٤٦ والتذييل ج ٦ ص

١ / ١٨٣ رسالة والأشموني مع الصبان ٣ / ٢٠٤ .

(٢٢٣) الإستغناء ص ١١٢ .

(٢٢٤) الجنى الداني ص ٤٢٥ .

(٢٢٥) أي إن المستثنى بهما يكون منصوبًا ويكون مجرورًا ، فالنصب على أنهما فعلان

مستحقان منع التصرف لوقوعهما موقع الحروف وتأديتهما معناها ، والجر على أنهما حرفان .

هذا إذا لم تسبقها (ما) المصدرية وإلا تعينت فعليتهما خلافا للجرمي ومن وافقه وقد سبق

أن بيّنّا ذلك قال المرادي : وكلا الوجهين ثابت بالتقل الصحيح عن العرب « الجنى الداني

ص ٤٣٦ .

(٢٢٦) انظر : المخصص لابن سيده ١٤ / ٥٨ .

الاستثناء^(٢٢٧). ومما ورد منصوبا بها في الشعر ، قول جرير :

وهل كنت يابن القين في الدهر مالكا

لغير بعير بله مهرية نجبا

وقول ابن هرمة :

تمشى القطوف إذا غنى الحدأة بها مشى الجواد فبله الجلة النجبا
بدليل ظهور نصب تابعه وهو قوله : (نجبا) في الأول و (النجبا) في الثاني
وتوجيهه على أنها مصدر موضوع موضع الفعل كأنك قلت : تركا زيذا ،
أو على أنها اسم فعل ليس من لفظ الفعل تقديره : دع زيذا^(٢٢٨) .

كما يوجه الجر على أنها مصدر مضاف إلى ما بعده كما ذكرنا ، أو على
أنها حرف جر - كما قال الأخفش^(٢٢٩) - فتكون بمنزلة (على) وما
أشبهها من حروف الخفض كما أشار إلى ذلك الفراء^(٢٣٠) ، أو بمنزلة (عدا)
و (خلا) أو بمعنى (سوى) وبها فسر الحديث الشريف^(٢٣١) .

ويعلل الفارسي كونها حرفا بقوله : « ووجه كونه حرفا أنه يمكن أن
يقال : إنك إن حملته على أنه اسم فعل لم يجز ؛ لأن الجمل التي تقع في
الاستثناء مثل (لا يكون زيذا) و (ليس عمرا) و (عدا خالدا) فيمن جعله
فعلا ليس شيء منه أمرا ، وهذا يراد به الأمر ، وهو اسم للفعل ، فإذا كان
كذلك لم يجز ، لأنه لانظير له . فإن قلت : فلم لا تجعله المصدر ، لأن
المصدر قد وقع في الاستثناء في قولك : « أتاني القوم ما عدا زيذا » والتقدير
مجاوزتهم زيذا فهو مصدر ؟ فإنه يمكن أن يقال : إن (ما) زائدة ، وليست

(٢٢٧) انظر : التذيل ج ٦ ص ١ / ١٨٤ رسالة وخزانة الأدب ٦ / ٢٣٠ .

(٢٢٨) انظر : الارتشاف ٢ / ٣٣٢ .

(٢٢٩) انظر : الجنى الداني ص ٤٢٦ .

(٢٣٠) انظر : التهذيب ٦ / ٣١٣ واللسان (بله) .

(٢٣١) انظر : شرح الكافية ٢ / ٧٠ .

التي للمصدر ، و (عدا) إذا قدرت زيادة (ما) كانت جملة ، فليس في ذلك دلالة لاحتماله غير ذلك . والحروف قد وقعت في الاستثناء نحو (خلا) و (حاشا) ، ولا وجه لهذه الكلمة إلا أن تكون حرف جر « (٢٣٢) .
وبقوله : « وإذا كان (بله زيد) - هنا - ليس يخلو من أن يكون اسم فعل ، أو مصدرًا ، أو حرفًا ، وليس يجوز وقوع اسم الفعل - هنا - لما قدمنا ، ولا المصدر ؛ لأنه لم تقع عليه دلالة من حيث جاز أن تكون (ما) زائدة في (ما عدا) كان حرف جر ، لأن حروف الجر قد وقعت في موضع الاستثناء « (٢٣٣) . أو على أنها اسم بمعنى (غير) والجر بإضافتها إليه كما قال بذلك بعض الكوفيين « (٢٣٤) .

وقد أنكر البصريون « (٢٣٥) جعلها من أدوات الاستثناء ودخولها في هذا الباب لما يلي :

- أن (إلا) لاتقع مكانها .

- أن ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها .

- دخول حرف العطف عليها ولم يتقدمها استثناء .

فلو أنها كانت من ألفاظ الاستثناء لما ورد عليها ما ذكر . هذا من جهة اللفظ . أما من جهة المعنى فلأن الإخراج بها ليس في الحكم كله ، بل عن طريق الزيادة في الوصف كما كان الأمر في (لا سيما) .

يؤيد هذا ما قاله ابن الضائع : « ولو صح دخول (لا سيما) و (بله)

(٢٣٢) كتاب الشعر ١ / ٢٥ .

(٢٣٣) المرجع السابق ١ / ٢٦ .

(٢٣٤) انظر : التذيل ج ٣ ح ٢ / ٦٨٢ رسالة .

(٢٣٥) انظر : المرجع السابق والجنى الداني ص ٤٢٦ وللمع ٢ / ٢٣٥ .

في أدوات الاستثناء لدخلت فيها (حتى) ، لأن ما بعدها يختص بصفة لم تثبت لما قبلها ، ألا ترى أن قولهم : « قام القوم حتى زيد » قد أخرج زيدًا عن القوم ، بصفه اختص بها في القيام لم تثبت لهم ، فلو كان هذا المعنى حقيقة في الاستثناء للزم ولا بد ذكر (حتى) في أدوات الاستثناء ، ولا تذكر « (٢٣٦) » .

وهذا ما اختاره ابن عصفور بقوله : « وأما (بله) فإدخالها في باب الاستثناء فاسد ، لأنك إذا قلت : « قام القوم بله زيدًا » فإنما معناه عندنا دع زيدًا ، ولا يتعرض للإخبار عنه ، وليس المعنى إلا زيدًا ، ألا ترى أن معنى (بله الأكف) دع الأكف فهذه صفتها ، ولم يرد استثناء الأكف من الجماجم « (٢٣٧) » .

وبناء على ما ذهب إليه هؤلاء فما بعدها لا يكون إلا مخفوضا على أنها مصدر مضاف إلى ما بعده ، ويعاضد قولهم ما يلي :

- دخول (من) عليها في بعض روايات الحديث وفيما حكاه أبو زيد .

- مجيء ما بعدها مجرورًا بالإضافة ، كما في بعض روايات بيت كعب .
واسم الفعل لا يضاف ولا يدخل عليه شيء من عوامل الأسماء ، لأنه في معنى الفعل (٢٣٨) ، قال ابن بري : « ولا يجوز أن أقدره مع الإضافة أسما للفعل ، لأن أسماء الأفعال لا تضاف » (٢٣٩) .

(٢٣٦) شرح الجمل لابن الضائع ج ٢ ورقة ٢١٣ ب مخطوط وانظر : التذليل ج ٢ ص ٦٨٣/ ٢ .

(٢٣٧) شرح الجمل ٢/ ٢٦٢ .

(٢٣٨) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤٩ .

(٢٣٩) انظر : اللسان (بله) .

- ورود القلب فيه ، يقال : « بهل زيد » والقلب يدل على أنه مصدر ؛
إذ القلب تغير وتصرف ، وأسماء الأفعال مبنية بمنزلة الحروف فلا يليق بها
ذلك^(٢٤٠) وكونها مصدرية أولى ، وبه قال سيويه والجماعة^(٢٤١) .

تعقيب ورأى

القائلون بإفادتها للاستثناء ينظرون إلى موافقة معناها لمعنى أدوات الاستثناء
المتفق عليها - وهى (إلا) وما حمل عليها من أدوات - فى إخراج ما
بعدها عن حكم ما قبلها بوجه من الإخراج ، وهو أن المستثنى بها مخرج
عن الإخبار عنه بالحكم ، لتحقيق العلم بذلك والتيقن له من غير خبر ،
فمعنى الحديث حينئذ دع ما أطلعتم عليه فذلك أمر معروف لا يخفى على
الصالحين^(٢٤٢) . ومعنى قول كعب دع الأكف لا تسأل عنها فقد تحقق
وتيقن قطعها حتى كأنها لم تخلق ، وإن وافقت الهامات فى أصل القطع
والتلاف^(٢٤٣) .

والمانعون ينظرون إلى أن الاستثناء عبارة عن إخراج الثانى ممّا دخل فى
الأول من كل وجه ، والمعنى فى (بله) ليس كذلك ، إذ ما بعدها خارج
ممّا قبلها فى الوصف من حيث كان مرتباً عليه^(٢٤٤) .

فمعنى قول كعب - عندهم - دع الأكف فهذه صفتها ، أى إنها
مقطوعة بالسيوف كالجماجم فهى غير مستثناة منها .

وقد انسحب هذا الخلاف على حكم ما بعدها ، فالجر فيه مجمع على سماعه

(٢٤٠) انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ج ١ / ٥٧٣ .

(٢٤١) انظر : الكتاب ٤ / ٢٣٢ والارتشاف ٢ / ٣٣٢ .

(٢٤٢) (٢٤٣) انظر : تذكرة النحاة ص ٥٠٠ .

(٢٤٤) انظر : الارتشاف ٢ / ٣٣١ .

من كلام العرب ، وقد سبق تخريجه . وأما النصب فأجازه الكوفيون وأنكره أكثر البصريين وهم محجوجون بالسمع ، إذ النصب محفوظ من لسان العرب كما في بيت جرير وابن هرمة السابقين^(٢٤٥) .

والرأى عندي ما ذكره الكوفيون والبغديون من أنها تستعمل للاستثناء وأنه يكتفى في معنى الإخراج الاستثنائي بوجهها الخاص كما ذكرت في (لا سيما) وأن ما سجله المانعون منقوض بأن لا نسلم بأن كل استثناء يكون ما بعد الأداة فيه من جنس ما قبلها ، بليل المنقطع ، والاستثناء - هنا - منقطع كالاستثناء الواقع بعد (عدا) و (حاشا) ، وبأن ما ذكره ابن عصفور مناقض لقوله : كأنها لم تخلق . فإنما يريد إذا كان فعلها في الجماعم كذا فالأكف أخرى بذلك ، فكأنها لم تكن قط ، فيقال : إنها قطعها ، فلا فرق بين معنى (لا سيما) و (بله)^(٢٤٦) .

وبأن ما استندوا إليه من مجيئها مجرورة ب (من) في بعض روايات الحديث نقول : إنها قد نسرت بغير ، وهو معنى ظاهر وبيّن لمن تأمله في الرواية المذكورة أو يحكم بزيادة (من) فلا تبعد (بله) عن الاستثناء^(٢٤٧) ، وإن عدّ ذلك نادرًا ، قال ابن مالك : « وندر دخول (من) عليه زائدة في قوله « من بله ما أطلعتم عليه »^(٢٤٨) .

(٢٤٥) انظر : التذييل ج ٣ مح ٢ / ٦٨٤ رسالة والهمع ٢ / ٢٣٥ .

(٢٤٦) انظر : التذييل ح ٣ مح ٢ / ٦٨٥ رسالة وشرح الجمل لابن الضائع ج ٢ ورقة ٢١٣ / ب مخطوط .

(٢٤٧) انظر : المغنى لابن هشام ١ / ١١٥ وفتح الباري لابن حجر العسقلاني ٨ / ٥١٧ .

(٢٤٨) م شواهد التوضيح ص ٢٠٥ .

رابعاً : دون

معناها

دون - بالضم - فى الأصل نقيض (فوق) ، وهو تقصير عن الناية كما أشار إلى ذلك سيبويه^(٢٤٨) ولما اقتضى معنى التقصير وصفوا به ما ليس برفيع فقالوا : « رجل دون » و « ثوب دون » أى أقل من هذا أو انقص من هذا^(٢٤٩) فهو يطلق على الحقير الخسيس كما فى قول الشاعر :

إذا ما علا المرء رام العلا ويقنع بالدون من كان دوناً^(٢٥٠)

وقد يخرج عن هذا المعنى الأصلى له ويستعمل لعدة معان ذكرها صاحب التهذيب^(٢٥١) والقاموس^(٢٥١) ، وهو - بإيجاز - بمعنى أمام ووراء ، وبمعنى تحت وفوق ، وبمعنى الشريف والخسيس ، فىكون من ألفاظ الأضداد ، وبمعنى غير وسوى وبمعنى الأمر والوعيد والإغراء .



(٢٤٨) انظر : الكتاب ٤ / ٢٣٤ .

(٢٤٩) انظر : المخصص ١٤ / ٦٠ والصحاح ح ٥ / ٢١١٥ .

(٢٥٠) البيت من بحر المتقارب . لم أقف على قائله وانظره فى الجمهرة لابن دريد ٢ / ٣٠٣

والصحاح ح ٥ / ٢١١٥ .

(٢٥١) الأزهرى ١٤ / ١٨٠ .

(٢٥١م) الفيروزا بادى ٤ / ٢٢٥ (فصل الدال باب النون) .

إعرابها

من الألفاظ الملازمة للنصب على الظرفية أو الجرب (من) هذا اللفظ (دون) تقول : « جلست دون زيد » و « زيد دونك » و « من دونه » وقد تخرج عن الظرفية وتجرى مجرى الأسماء المتمكنة فتضاف وتستعمل غير ظرف وإن كان ذلك قليلاً^(٢٥٢) ، وعليه خرج قوله - تعالى - : ﴿ وَمَا دُونَ ذَلِكَ ﴾^(٢٥٣) قال الأخفش : « إن (دون) مبتدأ وبني لإضافته إلى مبني^(٢٥٤) » يستثنى من ذلك (دون) بمعنى (ردئ) كقولك « هذا ثوب دون » فليس بظرف ، وهو متصرف بوجوه الإعراب دائماً^(٢٥٥) .

هل يفيد هذا اللفظ الاستثناء

يرى بعض النحاة أن هذا اللفظ قد يفيد الاستثناء ، ولذا عدّها من أدواته قال أبو حيان : « وزعم أبو عبد الله محمد بن مسعود الغزني في كتابه (البديع) أن (دون) من أدوات الاستثناء ، قال فيه : وأخوات (إلا) أسماء وأفعال وحروف جارة فالأسماء : غير وسوى وسوى ودون كلها تجر المستثنى بالإضافة^(٢٥٦) .

أى فالاستثناء بها كالاستثناء ب (سوى) و (غير) من ملازمة ما بعدها الجرب بالإضافة ، وقد نقل الاستثناء بها عن بعض الفقهاء الأحناف حيث زعموا أنه إذا قال القائل : له عشرة دون خمسة ، فقد أقر له بخمسة فقط ،

(٢٥٢) انظر : الكتاب ٢٨٩/ ٣ والارتشاف ٢٦٣/ ٢ والجمع ٢١٣/ ١ .

(٢٥٣) سورة الجن من الآية / ١١ .

(٢٥٤) انظر : الارتشاف ٢٦٢/ ٢ ، ٢٦٣ .

(٢٥٥) انظر : الجمع ٢١٣/ ١ .

(٢٥٦) الارتشاف ٣٣٢/ ٢ ، ٣٣٣ .

كأنه قال : له عشرة سوى خمسة ، وهذا إستثناء باتفاق^(٢٥٧) .

ومما يرجح مجيئ (دون) للاستثناء وأنها من أدوات كونها بمعنى بعض أدوات الاستثناء المتفق عليها كـ (غير) و (سوى) و (إلا) فمن مجيئها بمعنى (غير) قوله - عليه الصلاة والسلام - : « ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة »^(٢٥٨) أى فى غير خمسة أو سق وبمعنى (سوى) فى الحديث - أيضا - « أجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها »^(٢٥٩) أى سوى عقاص رأسها . وبمعنى (إلا) مذكروه الزجاج عند تفسيره لقوله - تعالى - ﴿ ليس لها من دون الله كاشفة ﴾^(٢٦٠) أن معناه لا يكشف علمها متى تكون أحد إلا الله - عز وجل - كما قال : ﴿ لا يجليها لوقتها إلا هو ﴾^(٢٦١) .

* * *

(٢٥٧) نظيرها فى ذلك (لولا) قال محمد أبو الحسن الشيبانى فيمن قال لامرأته « أنت طالق لولا دخولك الدر » : أنها لاتطلق وتجعل هذه الكلمة للاستثناء انظر : أصول السرخسى ٢٣٣/ ١ .

(٢٥٨) انظر : صحيح البخارى ١٤٣/ ٢ ، ١٤٤ (كتاب الزكاة) ط / دار مطابع الشعب .

(٢٥٩) انظر : المرجع نفسه ٦٠/ ٧ (كتاب الخلع) .

(٢٦٠) سورة النجم من الآية / ٥٨ .

(٢٦١) سورة الأعراف من الآية / ١٨٧ انظر : معانى القرآن وإعرابه ٧٨/ ٥ .

خامسا : ما

اختلفت النحاة في إفادة (ما) النافية للاستثناء وعدم إفادتها على ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب الفراء والأحمر أنها تستعمل أداة استثناء ، وقد استندا في ذلك على السماع والقياس .

فالسماع ما ورد من كلام العرب (كل شيء مهة ما النساء وذكرهن)^(٢٦٢) ومعناه كل شيء سهل يسير ليس النساء وذكرهن .

والقياس حملها على (ليس) التي هي من أدوات الاستثناء المتفق عليها قال أبو حيان : « زعم الفراء والأحمر أن العرب تستثنى بها . . . وهي في القياس أولى من (ليس) ، لأن (ليس) فعل والحرف أقرب إلى الحرف من الفعل »^(٢٦٣) .

الثاني : مذهب السهيلي^(٢٦٤) أنها تستعمل أداة استثناء ولكن لا يستثنى بها في كل الأحوال ، وإنما يستثنى بها في موضع خاص ، وهو في كلمة جاءت مثلا .

ويعلل ذلك بأنه لا يحسن (ما) في كل ما تدخل فيه (ليس) فالاستثناء

(٢٦٢) انظر : مجمع الأمثال للميداني ٢ / ١٣٢ وفيه (كل شيء مهة ما خلا النساء وذكرهن) وتفسيره أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حرمه فيمتعض حينئذ فلا يحتمله . انظر : الصحاح مح ٦ / ٢٢٥٠ .

(٢٦٣) منهج السالك ص ١٧٧ .

(٢٦٤) انظر : للرجع السابق ص ١٧٧ والتذييل ج ٢ مح ٢ / ٦٤٢ رسالة .

واقع ب (ليس) دون (ما) إلا في هذا المثل خاصة من جهة أنه لا يمكن جعل (ما) فيه مصدرية ، لما يترتب عليه من حذف صلتها ، وهذا أمر غير معهود وكذا استعمال (ما) النافية بمعنى (ليس) في الاستثناء ، وهو أمر غير معهود - أيضا - فيتكافأ إذا الأمران إلا أن وقوع الشيء موقع الشيء المشارك له في المعنى أقرب من حذف صلة (ما) ؛ إذ لا يوجد حرف مصدرى حذفته صلتها^(٢٦٥) فتحمل (ما) - في هذا المثل - على الاستثناء لذلك .

الثالث : مذهب الجمهور ، ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز الاستثناء ب (ما) وإن قارنت (ليس) في حكمها ومعناها ، إذ ليس كل ما يشبه بالشيء يعطى حكمه . يقول السيرافي : « لا يجوز في الاستثناء (لم يكن) و (ما كان) ، لأن العرب قد تفرق بين الألفاظ وإن استوت في المعنى كالعُمُر والعَمْر بمعنى واحد ، والعَمْر يجوز في اليمين نحو قوله - تعالى - : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ ﴾^(٢٦٦) ولا يجوز العُمْر في اليمين » .^(٢٦٦)

وهذا ما اختاره ابن مالك بقوله : « وزعم بعض الناس أن (ما) - ههنا - (يقصد المثل) بمعنى (إلا) وليس بشيء » .^(٢٦٧)

وهذا هو الرأي الراجح والمعول عليه ؛ إذ لم يثبت لها قط هذا المعنى

(٢٦٥) أما قول أبي حية الثميري :

إذا ريدة من حيث مانفتحت له أتاه بريهاها خليل يواصله .
ففيه (حيث) مضافة إلى الجملة بعدها ، وهي (نفتحت له) ويرتفع (ريدة) بفعل محذوف يفسره المعنى . التقدير إذا نفتحت ريدة . انظر : التذيل ج ٣ ص ٦٤٢ / ٢ رسالة .

(٢٦٦) انظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ص ١٢٧ .

(٢٦٦) سورة الحجر من الآية ٧٢ / ٧٢ .

(٢٦٧) شرح التسهيل ٣١٠ / ٢ .

في لسان العرب إلا في المثل الذي أوردناه^(٢٦٨) ، وقد يؤول على أن تكون (ما) فيه مصدرية ، وكونها مصدرية ثابت في كلام العرب بكثرة ، وإن يكون (النساء) منصوبا بفعل استثناء مضمرة يدل عليه المعنى ، والتقدير . ما عدا النساء^(٢٦٩) ، فأبقى (ما) المصدرية والمفعول وحذف الفعل كما فعلت العرب في (أمّا أنت منطلقا انطلقت) أبقوا (أن) المصدرية وحذفوا الفعل (كان) وأبقوا اسمها وخبرها^(٢٧٠) .

أو لأن (ما) لها صدر الكلام غالبا ؛ ولا يمكن الإضمار فيها بخلاف (ليس)^(٢٧١) ، أو لأن هذا المعنى لم يثبت لها ضمن مواقعها التي حصرها النحاة لها في نيف وثلاثين قسما^(٢٧٢) .

ويبنى على هذا الخلاف النحوي في هذا الحرف من حيث إفادته للاستثناء وعدم إفادته خلاف في مسألة فقهية . وذلك ما إذا قال شخص لامرأته : « أنت طالق ثلاثا ما واحدة » وادّعى الاستثناء هل يقع الطلاق أم لا ؟ فعلى المذهب الأول (مذهب الفراء والأحمر) تقبل ، ويقع الطلاق طلقتين

(٢٦٨) وهو (كل شيء مهة ما النساء وذكرهن) .

(٢٦٩) قال ابن مالك في : « والنصب في ما النساء وذكرهن » ب (عدا) مضمرا خلافا

لبن أول (ما) ب (إلا) « (التسهيل ص ١٠٦) وإضمار (عدا) دون أختيها (خلا) و(حاشا) ، لأنها متفق على فعلتها بخلافهما ، فكان المتفق على فعلته أولى بأن يكون هو المحذوف . انظر :

التذيل ج ٣ مح ٢ / ٦٤٢ رسالة .

(٢٧٠) أصله انطلقت لأن كنت منطلقا ، ف(ما) عوض عن (كان) المحذوفة ، ولا يجمع

بينهما ، إذ لا يجوز الجمع بين العوض وللعوض عنه ، ثم انفصل الضمير المتصل ب(كان) فصار

منفصلا (أنت) . انظر : التذيل ج ٣ مح ٢ / ٦٤٢ رسالة والأشموني مع الصبان ١ / ٢٤٤ .

(٢٧١) انظر : الاستغناء للقرافي ص ١٢٧ .

(٢٧٢) انظر : التذيل ج ٣ مح ٢ / ٦٤٢ رسالة وكتب معاني الحروف .

لاثلاثا ، إذ مقصد كلامه أنت طالق ثلاثا ليس واحدة .
وعلى مذهب الجمهور فيه نظر ، لأن الإضمار على خلاف الأصل ، إذ تقدير
الكلام (ما عدا واحدة)^(٢٧٣) ، فإذا روعي التقدير فالطلاق طلقتان
لاثلاث وإن لم يراع فالطلاق ثلاث ، إذ الاستثناء مقصود في الأول دون
الثاني وعليه تكون (ما) نافية ليس فيها معنى الاستثناء ، كأنه قال : أنت
طالق ثلاثا لا واحدة ، فهو يؤكد الطلاق بالثلاث .

* * *

(٢٧٣) انظر : الكواكب الدرر في الأصول النحوية من الفروع الفقهية
للإسنوي ص ٣٦٦ .

سادسا : بيد

معناها

هذه الكلمة في الأصل مصدر للفعل (باد) وتطلق على أحد معنيين (٢٧٤) :

- الانقطاع والذهاب

- الهلاك كما في حديث الحور العين (نحن الخالدات فلا نبيد) (٢٧٥) ،
أى لانهلك ولا نموت .

وقد تخرج عن هذا المعنى وتستعمل بمعنى (غير) ؛ قال في
الصحاح (٢٧٦) : « يقال : إنه كثير المال بيد أنه بخيل » معناه غير أنه بخيل ،
وهو قول الكسائي (٢٧٧) وحكاه ابن السكيت (٢٧٨) وهو المعنى المشهور
فيها .

وقد تستعمل بمعنى (على) التي يراد منها المصاحبة ، وهذا المعنى قاله
الأموي (٢٧٩) والأبدي (٢٨٠) قال ابن هشام : « وأن بعضهم فسرها بمعنى

(٢٧٤) انظر : اللسان (بيد) والتاج ٢ / ٣٠٨ .

(٢٧٥) انظر : مسند أحمد ١ / ١٥٦ .

(٢٧٦) مح ٢ / ٤٥٠ « بيد » .

(٢٧٧) حكاه عنه الهروي في غريب الحديث ١ / ١٣٩ وانظر : التهذيب ١٤ / ٢٠٧ والتاج
٢ / ٣٠٨ .

(٢٧٨) انظر : إصلاح المنطق ص ٢٤ والتهذيب ١٤ / ٢٠٧ .

(٢٧٩) انظر : غريب الحديث ١ / ١٣٩ .

(٢٨٠) انظر : الارتشاف ٢ / ٣٢٥ .

(على) ، وأن تفسيرها بمعنى (غير) أعلى^(٢٨١) كما أنها تستعمل بمعنى (من أجل) ذكره ابن هشام^(٢٨٢) ومثله بحديث « أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش »^(٢٨٣) أى من أجل أنى ، ويحتملها قول الشاعر :

عمداً فعلت ذاك بيد أنى أخاف إن هلكت لم ترنى^(٢٨٤)
يريد على أنى أخاف ذاك أو من أجل

وهذه الأقوال بعضها قريب من بعض فى المعنى كما قال الهروى^(٢٨٥) ، ويقال فيها : (ميد) بإبدال الباء ميما ، والعرب تفعل هذا كثيراً فى الكلام تبدل الميم من الباء وبالعكس ، كقولك : أغمضت عليه الحمى وأغبطت ، وقولك : سمّد رأسه وسبّد رأسه ، وبها روى الحدّث السابق « ميد أنى من قريش » بالميم^(٢٨٦) .



(٢٨١) معنى الليب ١ / ١١٤ .

(٢٨٢) انظر : المرجع السابق ١ / ١١٤ .

(٢٨٣) انظر : النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير وفيه (أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش) .

(٢٨٤) من بحر الرجز ينسب لمنظور بن مرثد يخاطب امرأة انظر : التهذيب ١٤ / ٢٠٧ والتاج ٩ / ٢٢٠ .

(٢٨٥) انظر : غريب الحديث ١ / ١٤٠ .

(٢٨٦) انظر : المرجع السابق ١ / ١٣٩ والتهذيب ١٤ / ٢٠٧ .

آراء العلماء في الاستثناء بها

ذكر بعض النحاة^(٢٨٧) هذا اللفظ في أدوات الاستثناء المتفق عليها ، والمشهور أنها تفيد معناه وتكون بمنزلة (غير) وزنا وإعرابا . قال أبو حيان : « والمشهور أن (بيد) بمعنى (غير) »^(٢٨٨) وتفسيرها بهذا المعنى جزم به الخليل والكسائي ورجحه ابن سيده^(٢٨٩) إلا أنها تفارق غير في أمور .

- ملازمتها النصب دائما على الاستثناء كلزوم (أيمن) في القسم^(٢٩٠) ، فلا تقع صفة ، كما لا تقع مرفوعة أو مجرورة .

- أنها يستثنى بها في الانقطاع خاصة فتحمل على معنى (لكن) بخلاف (غير) فإنها تقع في جميع أنواع الاستثناء كأم الباب (إلا) ، وإن لم يكن وقوعها على سبيل الأصالة ، وهذا ظاهر في قوله - عليه السلام - : « أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى قريش » وإن كان الكلام عند أهل البديع مسوقا لتأكيد المدح بما يشبه الذم على حد قول النابغة الذبياني :
ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب^(٢٩١)

بيان وجه الاستثناء النقطع المنزل منزلة الاستدراك في الحديث .
أنه - صلى الله عليه وسلم - لما اختص بصفة فاق بها غيره ربما توهم أنه ليس من

(٢٨٧) كابن السراج وأبي حيان والإربلي انظر : الأصول في النحو ١ / ٢٨٤ ومنهج السالك ص ١٧٧ وجواهر الأدب ص ٤٧٥ .

(٢٨٨) الارتشاف ٢ / ٣٢٥ .

(٢٨٩) انظر : زهر الرنى على المجتنى للسيوطى ٣ / ٧٢ ط الحلبي . الأولى سنة ١٣٨٣ هـ .

(٢٩٠) يجوز أن يقال بينائها لإضاعتها إلى (أن) انظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٢٤٦ .

(٢٩١) البيت من بحر الطويل وهو بديوانه ص ٤٤ ومعاهد التنصيص للعباسي ٣ / ١٠٧ .

وقوله : فلول أى تكسر وتثلم من جهة التجاليد بها ، واحدها (فل) ، والقراع المجالدة والمضاربة مصدر قارعه أى جالته وضربته .

جنسهم فاستدرك وبيّن أنه منهم^(٢٩٢) كقول المتنبي :
فإن تفق الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال^(٢٩٣)

أو أن الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر أدواته قبل ذكرها بعدها
يوهم إخراج شيء مما قبلها ، فإذا وليها صفة مدح جاء التأكيد لما فيه من
المدح والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم يثبتها فاضطر إلى استثناء صفة مدح
وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع^(٢٩٤) .

- إضافتها دائما إلى (أن) وصلتها كما في الحديث السابق^(٢٩٥) ، وقول
الشاعر :

عمدا فعلت ذاك بيد أنى أخاف إن هلكت لم ترني^(٢٩٦)

وما حكاه ابن السكيت من أنه يقال : إنه كثير المال بيد أنه بخيل^(٢٩٧) ،
وهذا هو الاستعمال المشهور ، وقد تحذف (أن) واسمها فتضاف إلى الفعل
المضارع أو الجملة الإسمية . مثال ما ورد في الشعر من إدخالها على الفعل
المضارع قول الشاعر :

بيد لا يعثر بالردف ولا يسلم الحى إذا الحى طرد^(٢٩٨)

(٢٩٢) انظر : القسم الثاني من كتاب الدرر السنية على شرح ابن الناظم على الألفية لذكريا
الأنصارى ص ٩٩ رسالة ماجستير إعداد / رفعت سنوسى .

(٢٩٣) البيت من بحر الوافر وهو بديوانه بشرح أبي البقاء العكبرى ٣ / ٢٠ مطبعة الحلبي
الطبعة الأخيرة ومعاهد التنصيص للعباسى ٢ / ٥٣ .

(٢٩٤) انظر : شرح مغنى اللبيب للبدر الدمامينى مح ٢ / ٥٩٧ رسالتنا الدكتوراه .

(٢٩٥) وهو « أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قریش » .

(٢٩٦) سبق تخريجه وهو فى اصلاح المنطق ص ٢٤ بلفظ (إخال) .

(٢٩٧) انظر : إصلاح المنطق ص ٢٤ والتهديب ١٤ / ٢٠٧ .

(٢٩٨) البيت من بحر الرمل لم أقف على قائله . وانظره فى : تذكرة النحاة لأبى حيان

ص ٤٩٩ والارتشاف ٢ / ٣٢٥ .

يريد بيد أنه لا يعثر . فحذفتن (أن) واسمها

ومثال إضافتها إلى الجملة الإسمية ما وقع في بعض روايات الحديث « نحن الآخرون السابقون بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا »^(٢٩٩) والأصل بيد أن كل أمة فحذفت (أن) وبطل عملها ، وأضيفت (بيد) إلى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولي (أن) قال ابن مالك : « وهذا الحذف من (أن) نادر لكنه غير مستبعد في القياس على حذف (أن) فإنهما أختان في المصدرية ، وشبهتان في اللفظ ، وقد حمل بعض النحويين^(٣٠٠) على حذف (أن) قول الزبير - رضى الله عنه -

فلولا بنوها حولها لخطبتها (٣٠١)(٣٠٢)

وبناء على ما ذهب إليه هؤلاء فهي اسم منصوب ؛ لكونها في الاستثناء المنقطع أو مبنى على الفتح ، لإضافتها إلى (أن) ، قال الرضى : « ويجوز أن يقال بنائها ، لإضافتها إلى (أن) ، وأن يقال : هي منصوبة ، لكونها في الاستثناء المنقطع »^(٣٠٣) والجملة الواقعة بعدها في محل جر بالإضافة كما هو الحال في (غير) .

ويرى آخرون أنها حرف استثناء بمعنى (إلا) والجملة بعدها في محل نصب على الاستثناء المنقطع ، وهذا ما اختاره ابن مالك بقوله : « والمختار عندى في (بيد) أن يجعل حرف استثناء ويكون التقدير إلا كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا . على معنى (لكن) ، لأن معنى (إلا) مفهوم منها ، ولا

(٢٩٩) انظر : مسند الإمام أحمد ٢ / ٢٤٣ وقد أخرجه عن أبي هريرة .

(٣٠٠) ابن جنى في التمام في تفسير أشعار هذيل ص ١٤٨ .

(٣٠١) البيت من بحر الطويل والصواب (لخطبتها) بدليل تمامه (كخبطة عصفور ولم أتلعثم)

ينسب لكعب بن مالك وهو بديوانه ص ٢٧٣ دراسة وتحقيق / سامى مكى العاني ط العارف

بغداد وفيه (فروج) بدل (عصفور) وكتاب المحاسن والأضداد للجاحظ ص ١٥٨ .

(٣٠٢) شواهد لتوضيح ص ١٥٥ .

(٣٠٣) شرح الكافية ١ / ٢٤٦ .

دليل على إسميتها» (٣٠٤) وإليه مال الدماميني (٣٠٥) ونقض القول بإسميتها بأنها دعوى عارية عن الدليل .

هذا وقد أنكر بعض النحاة إفادتها لمعنى الاستثناء وإن تضمنت معنى (غير) قال القرافي : « ولا يصح الاستثناء ب(بيد) بخلاف (غير) كما لا يصح الاستثناء ب(جاوز) وإن كانت بمعنى (خلا) و(عدا) فقولك : « قاموا عدا زيداً » أى جاوز بعضهم زيدا ، ولو قلت : جاوز زيداً لم يصح» (٣٠٦) ومن ثم يرجحون أن تكون فى الحديث الشريف والأبيات المذكورة والمحكى عن ابن السكيت أن تكون بمعنى (على) أو بمعنى (من أجل) وقد فسّر الكسائى الحديث بهذا . قال الإريلى : « قال فى الينبوع : هى بمعنى (غير) يدل عليه الحديث ، وقال الكسائى : معناها (على أنى) فى الإغراب وترد بمعنى (على أنى) (٣٠٧) ، وقال النووى : « قال أبو عبيد : لفظه (بيد) تكون (أى فى الحديث) بمعنى (غير) ، وبمعنى (على) ، وبمعنى (من أجل) وكله صحيح هنا» (٣٠٨) إلا أننى أرجح الاقتصار على معنى (غير) وأن هذا هو المعنى المشتهر فيها ، وأنها مثلها فى إفادة الاستثناء وإن فارقتها فى بعض الأحكام .

* * *

(٣٠٤) شواهد التوضيح ص ١٥٦ .

(٣٠٥) انظر : شرح معنى اللبيب ج ٢ / ٥٩٣ رسالتنا الدكتوراه .

(٣٠٦) الاستغناء ص ١٢٥ .

(٣٠٧) جواهر الأدب ص ٤٧٦ .

(٣٠٨) شرح صحيح مسلم ج ٦ / ١٥٤ .

سابعاً : إلا أن يكون

عد أبو القاسم الزجاجي^(٣٠٩) ومحمد بن الفرغ الصقلي المعروف بابن الذكي النحوي^(٣١٠) وابن معط^(٣١١) - ووافق ابن إياز^(٣١٢) - هذا اللفظ برمته من أدوات الاستثناء حيث ذكروها ضمن أدواته في كتبهم ، فإذا قلت مثلاً : « قام القوم إى أن يكون زيداً » فأداة الاستثناء فيه (إلا أن يكون) والمستثنى (زيداً) ، وهو واجب النصب عندهم ، لأنه في كلام تام موجب ، ولامتناع صحة التفريغ ، وإذا قلت : « ما قام القوم إلا أن يكون زيداً » فجواز الوجهين : النصب على الاستثناء والإتباع بالرفع على البدلية ، وهو المختار ، لكون الكلام تاماً منفيًا ، ولصحة التفريغ حينئذ .

وليس الأمر كما زعم هؤلاء . قال ابن الفخار : « ظاهره أن (إلا أن يكون) بكما له هو أداة استثناء ، وليس كذلك ، وإنما أداة الاستثناء حرف (إلا) و (أن يكون) بعله منصوب المحل بها على الاستثناء ، أو مرفوعه على البدل حيث يصح التفريغ »^(٣١٣) .

ومما يؤيد هذا ما سجله إمام النحاة (سيبويه) حيث قال : « وإذا قلت : « أتوني إلا أن يكون زيد » فالرفع جيد بالغ ، وهو كثير في كلام العرب ، لأن (يكون) صلة ل (أن) وليس فيها معنى الاستثناء ، و (أن

(٣٠٩) انظر : كتاب الجمل في النحو ص ٢٣٠ .

(٣١٠) انظر : مقدمته في النحو ص ٦٠ .

(٣١١) انظر : الفصول الخمسون ص ١٩٠ .

(٣١٢) انظر : جواهر الأدب للإربلي ص ٤٧٥ .

(٣١٣) شرح الجمل مح ٣ / ٩٧٦ رسالة دكتوراه إعداد / حامد بن محمد الثمالي .

يكون) في موضع اسم مستثنى ، كأنك قلت : يأتوك إلا أن يأتيك زيد .
والدليل على أن (أن يكون) ليس فيها - هنا - معنى الاستثناء أن (ليس)
و (عدا) و (خلا) لا يقعن هنا » (٣١٤)

يقول ابن السراج : « وأعلم أنه لا يجوز أن تجمع بين حرفين من هذه
الحروف إلا ويكون الثاني اسما مثل قولك : « قام القوم إلا خلا زيدا » هذا
لا يجوز أن تجمع بين (إلا) و (خلا) . فإن قلت : إلا ما خلا زيدا ،
وإلا ما عدا زيدا ، جاز » (٣١٥) .

أقول : وإنما جاز لكون (ما) - هنا - مصدرية فهي وما بعدها في
تأويل المصدر فأداة الاستثناء داخلية على اسم (المصدر المؤول) وليست
داخلية على فعل ، وكذا في المثال المذكور ، تجعل (أن يكون) مصدرًا مؤولا
و (إلا) داخلية عليه ، كأنك قلت : وقع إتيان القوم إلا كون إتيان
زيد (٣١٦) .

وبناء على هذا إذا قلت : « ما جاءني أحد إلا أن يكون زيدا » فما بعد
(إلا) وهو (أن) المصدرية وصلتها (يكون) في محل نصب على الاستثناء
في لغة أهل الحجاز . ويجوز أن يكون في محل رفع على البتل من (أحد)
في لغة بني تميم ، وهو الوجه (٣١٧) .

والاستثناء - هنا - قيل : منقطع كما يرى الأخفش (٣١٨) ، لأن الكون

(٣١٤) الكتاب ٢ / ٣٤٩ وانظر : الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٢٨٧ .

(٣١٥) الأصول ١ / ٣٠٣ .

(٣١٦) انظر : شرح كتاب سيويه للرماني (ضمن كتاب الرماني النحوي د / مازن مبارك)
ص ٤٤٥ .

(٣١٧) انظر : منهج السالك لأبي حيان ص ١٧٩ .

(٣١٨) انظر : المرجع السابق ص ١٧٩ .

غير الأحد ، كأنك قلت : ما جاءني أحد إلا كون زيد ، فهو نظير قولك :
ما جاءني أحد إلا حمارا . وقيل متصل كما يرى بعض البصريين^(٣١٩) .
فإن قيل : ليس المعنى على استثناء كون زيد ، إذ لا يتصور أن يوصف
بالقيام ولا بعدمه ، وإنما المعنى على استثناء (زيدا) .
فالجواب أنه يتصور على أن يكون (أن) وصلتها في موضع مصدر
منصوب على الاستثناء ، وتكون واقعة موقع الاسم ، كأنك قلت : قام القوم
إلا الكائن زيداً ، والكائن زيداً هو زيد ، وقد ساغ ل (أن) وصلتها أن
تقع موقع الاسم كما يسوغ ذلك في المصدر الذي هي بتقديره .
ومن وضع (أن) وصلتها موضع الاسم قول الشاعر :
لعمرك ما الفتیان أن تثبت اللحي ولكنما الفتیان كل فتى ندى^(٣٢٠)
فأوقع (أن تثبت) موقع (النابتى اللحي)^(٣٢١) .
وما بعد هذا المصدر المؤول يجوز فيه وجهان من الإعراب هما الرفع
والنصب فالرفع يخرج من جهتين :

الأولى : أن تكون (يكون) تامة بمعنى حدث ووقع فلا تحتاج إلى خبر .
الثانية : أن تكون ناقصة فيجعل الخبر مضمرا في (يكون) كأنك
قلت : إلا أن يكونه زيد ، قاله الأخفش في (الأوسط)^(٣٢٢) .
والأولى أولى ، إذ لا حاجة إلى تكلف إضمار^(٣٢٣) ، قال ابن الفخار :

(٣١٩) انظر : المرجع السابق ص ١٧٩ .

(٣٢٠) البيت من بحر الطويل ، لم اهتمد لقائله وانظره في : معاني الفراء ١ / ١٠٥ ، ٤٢٧ ،
والبحر المحيط ٢ / ٣ ومغنى اللبيب ٢ / ٦٩١ والشاهد فيه حيث أوقع (أن) وصلتها موقع
المصدر المراد به اسم الفاعل .

(٣٢١) انظر : الاستغناء ص ١٠٦ ، ١٠٧ ومنهج السالك ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٣٢٢) انظر : منهج السالك لأبي حيان ص ١٨٠ .

(٣٢٣) انظر : المرجع السابق ص ١٨٠ .

« ويجوز في (يكون) النقصان وإتمام ، وهو أجود ، لقرب
المأخذ » (٣٢٤) .

ويخرج النصب من جهة واحدة ، وهي أن تجعل (يكون) ناقصة ، وهو
(أى زيدا) خبراً لها ، واسمها مضمرة عائد على البعض المفهوم من الكلم
السابق . قال سيبويه : « وبعضهم ينصب على وجه النصب في (لا
يكون) » (٣٢٥) .

وعلى هذا جاء التنزيل . قال - تعالى - : ﴿ إلا أن تكون
تجارة ﴾ (٣٢٦) فقد قرئ (تجارة) بالرفع على جعل (تكون) بمعنى
(تقع) أى إلا أن تقع تجارة وبالنصب (٣٢٧) على إلا أن تكون الأموال
تجارة ، فأضمر الأموال ، لتقدمها في قوله : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم
بالباطل ﴾ ، أو التقدير إلا أن تكون التجارة تجارة ، وعليه فالتجارة مصدر ،
لئلا يلزم الإخبار عن المعنى بالعين (٣٢٨) .

ونظيره في التقدير قول الشاعر :

بنى أسد هل تعلمون بلاءنا

إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعاً (٣٢٩)

أى إذا كان اليوم يوماً .

(٣٢٤) شرح الجمل ٣ / ٩٧٦ رسالة .

(٣٢٥) الكتاب ٢ / ٣٤٩ وانظر : الأصول لابن السراج ١ / ٢٨٨ .

(٣٢٦) سورة البقرة من الآية / ٢٨٢ .

(٣٢٧) النصب قراءة عاصم وحده والباقون الرفع .

انظر : السبعة لابن مجاهد ص ١٩٤ .

(٣٢٨) انظر : حاشية الشهاب على البيضاوى ٢ / ٣٥١ .

(٣٢٩) البيت من بحر الطويل ، قاله عمرو بن شأس . انظر : الكتاب ١ / ٤٧ .

والرفع أكثر كما قال سيبويه (٣٣٠) ، وهو قراءة الناس (٣٣١) .

هذا وبالله التوفيق ، والحمد لله أولا وأخيرا

* * *

(٣٣٠) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٩ .

(٣٣١) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٣٦٦ .

قائمة المصادر والمراجع

(١) الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول في علم الأصول للقاضي
البيضاوى) تأليف على بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين
تحقيق وتعليق / شعبان محمد إسماعيل . الناشر مكتبة الكليات
الأزهرية بالقاهرة سنة ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للآمدى مطبعة مؤسسة النور بالرياض
ط الأولى سنة ١٣٨٧ هـ .

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق وتعليق
د / مصطفى أحمد انماس مطبعة المدني . الأولى سنة ١٤٠٨ هـ
١٩٨٧ م .

(٤) الأزهية في علم الحروف للهروى تحقيق / عبد المعين الملوحي ط
دمشق سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

(٥) الاستغناء في أحكام الاستثناء لشهاب الدين القرافي تح / طه محسن
مطبعة الإرشاد بغداد سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(٦) الأشباة والنظائر في النحو للسيوطي راجعه وقدم له د / فايز ترحيني
الناشر دار الكتاب العربي ببلنات الأولى سنة ١٤٠٤ هـ -
١٩٨٤ م .

(٧) الأشموني مع الصبان ط عيسى البابي الحلبي .

(٨) إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق / أحمد محمد شاكر وعبد السلام
محمد هاورن دار المعارف بمصر ط الثالثة .

(٩) أصول السرخى حقق أصوله أبو الوفا الأفغانى مطابع دار الكتاب العربى سنة ١٣٧٢هـ .

(١٠) الأصول فى النحو لابن السراج تح د / عبد المحسن الفتلى مؤسسة الرسالة بيروت ط الأولى سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(١١) إعراب القرآن للنحاس تحقيق د / زهير زاهد مطبعة العانى بغداد سنة ١٣٩٧هـ .

(١٢) البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى مطبعة دار الفكر ط الثانية سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

(١٣) التبيين عن مذاهب النحويين لأبى البقاء العكبرى تحقيق ودراسة د / عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين مطبعة دار الغرب الإسلامى بيروت . الأولى سنة ١٤٠٦هـ .

(١٤) تذكرة النحاة لأبى حيان الأندلسى تح د / عفيف عبد الرحمن ط مؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(١٥) التذيل والتكميل فى شرح التسهيل لأبى حيان الأندلسى .
الجزء الثالث رسالة دكتوراه إعداد / حماد حمزة البحرى .
الجزء السادس رسالة دكتوراه إعداد / عبد الحميد محمود حسان الوكيل .

(رسالتان فى كلية اللغة العربية بالقاهرة) .

(١٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك حققه وقدم له / محمد كامل بركات دار الكتاب العربى للطباعة والنشر سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

(١٧) التفسير الكبير ي تفسير الفخر الرازي مطبعة البهية بمصر . الأولى
سنة ١٣٥٧هـ .

(١٨) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش .
الجزء الثالث رسالة دكتوراه إعداد / إبراهيم جمعة إبراهيم .
(في كلية اللغة العربية بالقاهرة) .

(١٩) تهذيب اللغة لابي منصور الأزهرى تح / محمد أبى الفضل
ومراجعة / محمد على البجاوى . مطابع سجل العرب .

(٢٠) التوطئة فى النحو لأبى على الشلوين تح / يوسف أحمد المطوع مطبعة
دار التراث بمصر .

(٢١) تاج العروس للزبيدى مطبعة بولاق .

(٢٢) الجنى الدانى فى حروف المعانى لابن أم قاسم المرادى تح د / فخر
الدين قياة والأستاذ / محمد نديم فاضل . منشورات دار الآفاق
الجديدة . بيروت .

(٢٣) جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلى شرح
وتحقيق د / حامد أحمد نيل . مكتبة النهضة العربية سنة
١٤٠٤هـ .

(٢٤) حروف المعانى للزجاجى تح د / على توفيق الحمد مطبعة مؤسسة
الرسالة بيروت . الثانية سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(٢٥) خزانة الأدب ولب لسان العرب للبغدادى تحقيق / عبد السلام محمد
هارون مطبعة الهيئة العامة للكتاب . الأولى سنة ١٩٧٩م .

(٢٦) الخصائص لابن جنى تحقيق / محمد على النجار مطبعة دار الهدى
بيروت . الثانية .

- (٢٧) حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب مطبعة المشهد الحسينى بالقاهرة .
- (٢٨) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى المسماه ب (عناية القاضى وكفاية الراضى) مطبعة دار صادر بيروت .
- (٢٩) الدرر السنية على شرح ابن الناظم على الألفية لذكريا الأنصارى القسم الثانى ماجستير . إعداد / رفعت سنوسى (فى كلية اللغة العربية بأسيوط) .
- (٣٠) ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) ط دار صادر .
- (٣١) ديوان امرئ القيس ط دار صادر .
- (٣٢) ديوان الخطيئة ط دار صادر .
- (٣٣) ديوان ذى الرمة ط المكتب الإسلامى بدمشق ط الثانية سنة ١٣٨٤هـ .
- (٣٤) ديوان الشماخ بن ضرار تحقيق وشرح / صلاح الدين الهادى ط دار المعارف بمصر .
- (٣٥) ديوان كعب بن مالك دراسة وتحقيق / سامى مكى العانى ط المعارف بغداد .
- (٣٦) رصف اللباني فى شرح حروف المعانى للمالقي تح / أحمد محمد الخراط ط دمشق سنة ١٣٩٥هـ .
- (٣٧) الروض الأنف ي شرح سيرة ابن هشام لأبى القاسم السهيلي قدم له وعلق عليه طه عبد الرؤوف سعد . مكتبة الكليات الأزهرية .
- (٣٨) شرح التسهيل لابن أم قاسم المرادى الجزء الرابع . رسالة دكتوراه إعداد / عبد الهادى فراج (فى كلية اللغة العربية بأسيوط) .

- (٣٩) شرح التسهيل لابن مالك تح / د عبد الرحمن السيد . د / محمد بدوى المختون هجر ط الأولى سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- (٤٠) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى مطبعة الحلبي .
- (٤١) شرح الجمل لابن الضائع . الجزء الثانى . مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٠ نحو .
- (٤٢) شرح الجمل لابن عصفور تح د / صاحب أبى جناح . طبع مطابع مديرية دار الكتب بالموصل سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- (٤٣) شرح الجمل لابن الفخار رسالة دكتوراه إعداد / حامد بن محمد الثمالى . أم القرى .
- (٤٤) شرح ديوان المتنبي لأبى البقاء العكبرى فى التبيان فى شرح الديوان ضبطه وصححه مجموعة من الأساتذة مطبعة الحلبي ط الأخيرة سنة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- (٤٥) شرح كتاب سيويه للرماني (ضمن كتاب الرماني النحوى د / مازن مبارك) .
- (٤٦) شرح الكافية للرضى مطبعة دار الكتب العلمية بيروت .
- (٤٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك حققه وقدم له د / عبد المنعم أحمد هريدى مطبعة دار المأمون للتراث بيروت .
- (٤٨) شرح اللمحة البدرية فى علم العربية لآبى حيان الأندلسى تأليف ابن هشام الأنصارى تح د / صلاح راوى ط الثانية مطبعة دار المرجان .
- (٤٩) شرح مغنى اللبيب للبدر الدمامينى رسالتنا للدكتوراه (فى كلية اللغة العربية بأسىوط) .

- (٥٠) شرح المفصل لابن يعيش ط دار صادر .
- (٥١) شروح سقط الزند لأبي العلاء المعرى نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م .
- (٥٢) شعر ابراهيم بن هرمة تحقيقي / محمد نفاع وحسين عطوان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- (٥٣) الصحاح للجوهري مطبعة دار العلم للملايين .
- (٥٤) صحيح البخارى مطبعة مطابع دار الشعب .
- (٥٥) غريب الحديث لأبي عبيد الهروى مطبعة دار المعارف العثمانية بجيدر آباد ط الأولى سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- (٥٦) غاية الوصول شرح لب الأصول لتركيا الأنصارى مطبعة الحلبي .
- (٥٧) فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى مطبعة دار المعرفة بيروت .
- (٥٨) الفصول الخمسون لابن معطى تح د / محمود محمد الطناحى . القاهرة سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- (٥٩) القاموس المحيط للفيروز آبادى مطبعة الحلبي .
- (٦٠) كتاب الجمل فى النحو لأبى القاسم الزجاجى مطبعة مؤسسة الرسالة . الثانية سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- (٦١) كتاب سيبويه تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون ط الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- (٦٢) كتاب الشعر لأبى على الفارسى تح د / محمود محمد الطناحى مطبعة المدنى ط الأولى سنة ١٤٠٨ هـ .

(٦٣) الكواكب الدرّى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع
الفقهية للإسنوى تح د / محمد حسن عواد مطبعة دار عماد
بالأردن ط الأولى سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(٦٤) لسان العرب لابن منظور مطبعة دار المعارف .

(٦٥) مجله كلية اللغة العربية بالمنوفية - العدد الثالث عشر لسنة ١٤١٣هـ
١٩٩٣م . بحثنا المنشور بعنوان (قراءة ابن عامر « قتل أولادهم
شركائهم ») ومدى مطابقتها للقياس النحوى .

(٦٦) مجلة المجمع العلمى العراقى . العدد السادس عشر . الجزء السادس
بغداد سنة ١٩٦٨م .

(٦٧) مجمع الأمثال للميدانى تحقيق / محمد أبى الفضل مطبعة الحلبي .

(٦٨) المحاجاة بالمسائل النحوية للزخشرى قدمت له وحققته وعلقت
حواشيه د / بهجة باقر الحسينى مطبعة أسعد بغداد سنة
١٩٧٣م .

(٦٩) مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه عنى بنشره
د براجستراسر مطبعة مكتبة المتنى بالقاهرة سنة ١٩٣٤م .

(٧٠) المخصص لابن سيده تحقيق لجنة إحياء التراث العربى . منشورات
دار الآفاق الجديدة . بيروت .

(٧١) المرتجل فى شرح الجمل لابن الخشاب تحقيق ودراسة / على حيدر .
ط دمشق سنة ١٣٩٢هـ .

(٧٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبى على الفارسى دراسة
وتحقيق / صلاح الدين عبد الله السنكاوى مطبعة العائى بغداد .

(٧٣) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق وتعليق د / محمد كامل
بركات مطبعة دار الفكر بدمشق ط الأولى سنة ١٤٠٢ هـ .

(٧٤) معاني الحروف للرماني تح د / عبد الفتاح شلبي القاهرة سنة
١٩٧٣ م .

(٧٥) معاني القرآن للفراء تح / محمد علي النجار مطابع سجل العرب .

(٧٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج تح د / عبد الجليل شلبي عالم الكتب
الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨ م .

(٧٧) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي تحقيق / محمد محيي
الدين ط عالم الكتاب بيروت .

(٧٨) مغنى اللبيب عن كتب الأعراب تح / محمد محيي الدين ط
القاهرة .

(٧٩) مفتاح العلوم للسكاكي مطبعة دار الكتب العلمية بيروت .

(٨٠) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تح د / كاظم بحر
المرجان منشورات دار الثقافة والإعلام بالعراق سنة ١٩٨٢ م .

(٨١) المقتضب للمبرد تحقيق وشرح د / محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس
الأعلى للشؤون الإسلامية .

(٨٢) مقدمة في النحو لمحمد بن أبي الفرج الصقلي المعروف بالذكي تحقيق
ودراسة د / محسن سالم العميري ط الفيصلية سنة ١٤٠٥ هـ -
١٩٨٥ م .

(٨٣) الملخص في ضبط قوانين العربية لأبي الريح الإشبيلي تحقيق ودراسة /
علي بن سلطان الحكمي ط الأولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

(٨٤) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي
تحقيق / سدنى جليزر . منشورات الجامعة الأمريكية .

(٨٥) مايشترك بين الإسمية والفعلية د / عبد الحميد الوكيل . مطبعة
الأمانة .

(٨٦) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق / محمود محمد
الطناحي مطبعة الحلبي .

(٨٧) مع الهوامع شرح الجوامع في علم العربية للسيوطي مطبعة دار
المعارف . بيروت .

* * *